الطلاق في المجتمع المصري: العوامل والآثار وآليات المواجهة "دراسة ميدانية"

أ.م.د/ منى على الحديدي *

مستخلص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري من منظور اجتماعي شامل، وتحلل أبعادها المختلفة من حيث الأسباب، والآثار، والتوزيع الجغرافي والاجتماعي، بالإضافة إلى آليات المواجهة المقترحة. استندت الدراسة إلى منهج تكاملي شمل تحليلًا إحصائيًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومراجعة نقدية للدراسات السابقة، بالإضافة إلى دراسة ميدانية لعينة مكونة من ١٠٠٠ مفردة موزعة على خمس محافظات.

كشفت النتائج عن وجود تزايد مطرد في معدلات الطلاق خلال العقود الأخيرة، خاصة بين الفئات العمرية الصغيرة وسكان المناطق الحضرية. وحددت العوامل الاقتصادية، وتدخل الأهل، وضعف التوافق بين الزوجين، ووسائل التواصل الاجتماعي، كأبرز العوامل المسببة للطلاق. كما سلطت الدراسة الضوء على الأثر السلبي للطلاق على الأطفال والأسرة والمجتمع بشكل عام. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات شملت: تطوير برامج التوعية الأسرية، تعزيز دور المؤسسات الدينية والإعلامية، ووضع سياسات دعم اجتماعي واقتصادي لتقليل نسب الطلاق.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الأسرة، المجتمع المصري، الأسباب الاجتماعية، التفكك الأسري.

* **أستاذ علم الاجتماع المساعد جامعة حلوان**

Abstract:

This study examines the phenomenon of divorce in Egyptian society from a comprehensive social perspective. It analyzes its various dimensions, including causes, effects, and geographical and social distribution, in addition to proposing coping mechanisms. The study employed an integrative methodology that included statistical analysis of data from the Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), a critical review of previous studies, and a field study of a sample of 1000 individuals distributed across five governorates.

The results revealed a steady increase in divorce rates over recent decades, especially among younger age groups and urban residents. The study identified economic factors, family interference, poor marital compatibility, and social media as the most prominent contributing factors to divorce. It also highlighted the negative impact of divorce on children, the family, and society in general. The study concluded with a set of recommendations, including: developing family awareness programs, enhancing the role of religious and media institutions, and establishing social and economic support policies to reduce divorce rates.

Keywords: Divorce, Family, Egyptian Society, Social Causes, Family Disintegration.

مقدمة:

تعتبر قضية الطلاق قضية شائكة، حيث تختلف فيها الآراء، وتتزايد فيها المبالغات إما المبالغة في الحديث عن حجم المشكلة أو عن جوانب خطورتها، وعلى هذه الخلفية تحاول الدراسة أن تعتمد على منهجية تكاملية، حيث تعرض للقضية من أوجه مختلفة، يعتمد كل منها على نوعية معينة من البيانات، بحيث تتكامل في النهاية رؤية شاملة للمشكلة، يتحدد المسار المنهجي للدراسة في خطوات أو مراحل متتالية يعتمد كل منها على نوعية مختلفة من البيانات، بحيث إذا نظرت إلى الخطوات مجتمعة نستطيع أن نُلم بصورة متكاملة عن المشكلة محل الدراسة.

أولًا- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

على الرغم من أن الزواج رابطة دائمة في العديد من المجتمعات، غير أنه يندر أن نجد مجتمعاً لا يعرف بعض الوسائل لإنهاء الزيجات غير الناجحة. ويُعد الطلاق أحد السبل التي تحل رابطة الزواج، حيث يرتبط الطلاق بالتشريعات الدينية والقانونية والأعراف الاجتماعية التي تسود مجتمع ما. وقد كان مبدأ الاستقرار في الزواج سائداً في المجتمع المصري، حتى منتصف القرن العشرين؛ يدعمه العرف ويشجعه الدين، فرغم إباحة الإسلام للطلاق فهو "أبغض الحلال" ولا يتم إلا بالضرورة القصوى وفي ظروف معينة. كما تحرم المسيحية أيضاً الطلاق إلا في حالات معينة محددة تحديداً صارماً.

ولقد شهد المجتمع المصري خلال الخمسين سنة الماضية تغيرات كبيرة، ساهمت فيها أحداث داخلية ومؤثرات خارجية كثيرة، نستطيع أن نشير إلى بعضها. ففي الداخل شهد المجتمع تغيرات في بنائه الاقتصادي من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تم تبنيها في سبعينيات القرن الماضي، كما شهد سياسات للتركيب الطبقي عبر العقود التالية. وعلى المستوى الإقليمي شهد المجتمع المصري تدفقات متتالية للهجرة إلى الخارج في الدول المجاورة، بل ان بعضها قد امتد إلى أبعد من ذلك. وعلى المستوى الدولي تفاقمت رياح العولمة، واشتد عود الثقافة الاستهلاكية وتدفقاتها التي لا تتقطع، فضلاً عما ترسله رياح العولمة من تدفقات للأفكار والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة التي انتهت بوجود اخطبوط كبير يأسر الناس ويأخذ بألبابهم يسمى الانترنت، ومنصاته المستحدثة التي يُطلق عليها وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد أدت كل هذه التغيرات إلى نمو القيم الفردية والاستهلاكية، وإلى تغيرات في التركيب الطبقي في المجتمع، خاصةً الطبقة الوسطى التي اتسعت فيها الفروق الاجتماعية بين شرائحها

المختلفة، وتكونت فيها شريحة عريضة من محدودي الدخل. ولم تقف الأسرة المصرية، باعتبارها وحدة اجتماعية أساسية في التركيبة الاجتماعية، بعيداً عن كل هذه التغيرات. فقد خبرت الأسرة تغيرات كبرى على مستوى التشكيل والتركيب والبنية أو على مستوى الوظائف الأساسية المنوطة بها، وأيضاً على مستوى المشكلات التي واجهتها. ومن أهم هذه المشكلات مشكلة الطلاق.

وقد شهد الطلاق أيضاً تغيرات سواء على مستوى تلقي المجتمع له وتعامله معه، وتحديداً من حيث التغير في نظرة المجتمع للمطلقة، أو نظرة المجتمع للزواج الثاني Remarriage Family، كما شهد الطلاق تغيرات على مستوى الحجم. حيث ارتفع العدد المطلق لحالات الطلاق بشكل لافت، فالمجتمع المصري يشهد تزايداً ملحوظاً في معدلات الطلاق منذ مطلع الألفية الجديدة، ففي عام ٢٠٠٦ بلغت حالات الطلاق ٦٥٤٦١ حالة، مقابل ٧٧٨٧٨ حالة عام ٢٠٠٧ ووصلت إلى ١١١٩٣٣ حالة عام ٢٠١١، بزيادة حوالي ٥٠% خلال أربعة أعوام. هذا ولقد تضاعف هذا العدد خلال العشر سنوات التالية حيث وصل عام ٢٠٢١ إلى ٢٥٤٧٧ حالة. كما أكدت بعض الدراسات التي أجريت حول الموضوع ان السنوات الأخيرة قد شهدت ارتفاعاً غير مسبوق لعدد حالات الطلاق بين المتزوجين حديثا للدرجة التي أوجدت ظاهرة "طلاق مبكر" في السنوات الأولى، بل الشهور الأولى من الزواج.

ورغم ان الإحصاءات التي أوردناها سابقاً لا تدل على مؤشرات خطرة فيما يتعلق بتزايد معدلات الطلاق، فمن المعروف أن تزايد انتشار القيم الفردية تؤدي بالضرورة إلى البحث عن الاستقلالية، ومن المتوقع في هذا الظرف أن تتزايد معدلات الطلاق. ولكن رغم ذلك هناك ثلاث مؤشرات (تم تأكيدها من خلال الدراسات السابقة والمشاهدات الواقعية) تدل على خطورة هذا التزايد حتى وإن كان ضعيفاً:

الأول: هو تزايد معدلات الطلاق بين الأجيال الصغيرة التي تشكل جزءاً كبيراً من الهرم السكاني.

الثاني: وقوع الطلاق بعد فترة زواج قصيرة جداً تصل في الحالات المتطرفة إلى شهور.

الثالث: تزايد معدلات الطلاق في المناطق الحضرية.

إن هذه المؤشرات ومع تزايد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي تدل على إمكانية زيادة كبيرة في معدلات الطلاق في المستقبل؛ وعلى أن الأسرة لم تعد تشكل قيمة كبرى لدى الأجيال الأصغر. ويدعونا ذلك إلى الاهتمام بهذه القضية اهتماماً كبيراً لأنها لا تتعلق بالأوضاع الحالية

فحسب، بل تؤشر على أن مفهوم الأسرة نفسه يتعرض للذوبان في عقول النشء. و**سنحاول في الدراسة الراهنة أن نقدم فهماً شاملاً لقضية الطلاق عبر محاولة الاجابة على الأسئلة التالية:**

١- ما حقيقة الواقع الفاعل لقضية الطلاق كما تعكسها الإحصاءات، والبحوث؟

٢- ما المتغيرات الحاكمة لتوزيع الظاهرة جغرافياً واجتماعياً؟

٣- ما العوامل والأسباب الظاهرة والكامنة وراء الطلاق في المجتمع المصري؟

٤- ما التكلفة الاجتماعية للطلاق في الأسر والمجتمع؟

٥- ما هي آليات مواجهة الظاهرة؟

ثانيًا- التراث البحثي والنظري للدراسة

تقدم القراءة التحليلية للدراسات السابقة بانوراما استعراضية ناقدة لحدود ظاهرة الطلاق في بيئات وسياقات عربية متنوعة ومتعددة، كاشفة عن حدود تعقيد وتداخل هذه الظاهرة، التي باتت إشكالية يئن منها ليس المجتمع المصري فقط، بل المجتمع العربي ككل. كما أنها توفر قاعدة معرفية هامة لفهم الظواهر وتحدد قراءتها علي هذه الشاكلة نقطة مهمة لانطلاق دراسات مستقبلية تُحد من انتشار الظاهرة.

١- دراسات اهتمت بالعوامل المؤدية للطلاق:

يُعد الطلاق من الظواهر الاجتماعية التي أثارت اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات، نظرًا لتأثيراته العميقة على الأفراد والأسرة والمجتمع ككل. وقد تناولت العديد من الدراسات الأجنبية والعربية أبعاد هذه الظاهرة من زوايا متعددة، سواء من حيث الأسباب المؤدية إليها أو آثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية. في هذا الجزء، سيتم عرض أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة، بهدف فهم الخلفية العلمية للظاهرة وتحديد الفجوات البحثية التي يمكن البناء عليها.

هدفت دراسة كل من **(Ameneh Barikani, Sarichlow Mohamad Ebrahim, Mohammadi Navid, 2012)** إلى التعرف على الأسباب التي تدفع الرجال والنساء إلى طلب الطلاق في محافظة قزوين بإيران. أُجريت الدراسة على عينة قوامها ٥٧٢ شخصًا مقسمة إلى (٤٠٠ امرأة و١٧٢ رجلًا) تقدموا بطلبات طلاق، وتمت مقابلتهم في مكتب الزواج والطلاق بمحافظة قزوين خلال ثلاثة أشهر من عام ٢٠٠٩. جُمعت البيانات باستخدام استبيانات مكتوبة، ومقابلات شخصية، بالإضافة إلى مقياس ليكرت. تم تحليل البيانات باستخدام برنامجSPSS . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج جاء أهمها ليؤكد: أن متوسط عمر النساء المشاركات ٢٦.٥ سنة. رأت غالبية النساء أن السبب الرئيسي للطلاق هو "الاختيار الخاطئ

للشريك" (٥٩.٨%)، بينما اعتبر معظم الرجال أن "تدخل العائلة والأقارب" هو السبب الأساسي للانفصال (٤٣.٧%). كما أظهرت النتائج أن متوسط درجات "الاعتماد على الأسرة" بلغ ٣.٤٤، و"عدم تلبية الاحتياجات العاطفية" بلغ ٣.٨٦. أما بالنسبة للعقم كأحد الأسباب، فكان متوسطه بين الرجال ١.٣٧، وبين النساء ١.٢٩. كما تشير نتائج الدراسة إلى أن أسباب الطلاق الأكثر شيوعًا تتعلق بمشاكل في اختيار الشريك، وضعف التواصل العاطفي، وتدخل الأهل، والاعتماد المفرط على الأسرة. هذه العوامل تبدو أكثر تأثيرًا من الأسباب التقليدية المرتبطة بالجوانب الجنسية أو الجسدية.

وهدفت دراسة **محمد العزب (٢٠١٧)** الي التعرف علي أسباب الطلاق وأهم آثاره علي النساء والأطفال في بعض القري المصرية، تبنت الدراسة المنهج الوصفي وتم جمع بيانات الدراسة من عينة قوامها ١٢٠ مفردة من ثلاث قري تابعة لمركز بيلا بمحافظة كفر الشيخ، موزعة بواقع ١٠٢ مطلقة وعدد ١٨ متزوجه سبق لهن الطلاق، باستخدام استمارة استبيان، وكشفت الدراسة عن مجموعة من الأسباب المؤدية للطلاق أهمها: أن أغلب عينة الدراسة تزوجن بمعرفة الأهل دون الرجوع للزوجه، ان معايير الاختيار كانت تتوقف علي الحدود المادية الجيدة للزوج، أغلب الزيجات كانت تتم في منزل والد الزوج، ضعف شخصية الزوج، تدخل أطراف خارجية في الحياة الزوجية، وخصوصا أهل الزوج، سرعة الانفعال وغياب الحوار بين أفراد الاسرة.

أما **دراسة سالي سامي (٢٠١٧)** فقد هدفت الى الكشف عن واقع ظاهرة الطلاق للمرأة المسنة في المجتمع المصري، عبر التعرف على خصائص المرحلة العمرية للزوجين المطلقين والأسباب المؤدية للطلاق، والآثار الناتجة عن هذا الطلاق، وتنتمي الدراسة الى الأسلوب الوصفي وعمدت الباحثة الى تصميم دليل مقابلة متعمقة لعدد ٨ حالات من النساء اللاتي تعرضن للطلاق، والتي ركزت عليهن من ٦٠ سنة فأكثر في محافظة القاهرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن طول فترة الزواج لا تعد مؤشراً على الاستقرار الاسري، وأشارت الى أن الثراء المفاجئ سبب من أسباب وقوع الطلاق، كما أكدت الدراسة على ان شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي كان لها دور في وقوع الطلاق، حيث أن وسائل التواصل الاجتماعي قد ساهمت في تسهيل الخيانة الزوجية، وأشارت أيضاً إلى وجود أنماط من العنف تتعرض لها النساء المسنات كالسب والاهانة والطرد والاستيلاء على الممتلكات.

في حين هدفت دراسة (**Mosad Zineldin, 2019**) إلى التعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق والتي تترك آثارًا صحية سلبية. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث شارك فيها ١٩٥ شخصًا. تم جمع البيانات من خلال استبيان منظم شمل عدة جوانب تتعلق بالعلاقات الزوجية. أظهرت النتائج أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل الزواج هي: نقص الثقة بين الطرفين، وضعف الالتزام بالعلاقة. كما أكدت نتائج الدراسة على ضعف التواصل وغياب العلاقة الحسية والجنسية. هذه العوامل تؤدي إلى انخفاض "المنفعة الحدّية" (أي الإحساس بقيمة العلاقة الزوجية)، وهو ما يسبب مشكلات صحية مثل: الاكتئاب، والعصبية والعدوانية، واضطراب في إفراز بعض الهرمونات مثل الأدرينالين والنورأدرينالين و ACTH. كما أظهر التحليل الإحصائي أن التواصل كان العامل الأقوى تأثيرًا في الإحساس بقيمة العلاقة (MU = 0.45)، يليه الثقة والالتزام (β = 0.34)، ثم العلاقة الحسية والجنسية .(β = 0.23) لهذا أكدت الدراسة في النهاية على ضرورة وجود الثقة، والالتزام، والتواصل الجيد، والعلاقة الحميمية بين الزوجين يزيد من الشعور بقيمة العلاقة. أما غياب هذه الجوانب، فيؤدي إلى التوتر والقلق والانفصال في نهاية المطاف.

بينما هدفت دراسة عدي شبيب (٢٠٢٠)، الى الكشف عن الأسباب الحقيقية لمشكلة الطلاق في مدينة الناصرية، عبر الكشف عن التغيرات التي أنتجتها تلك الظاهرة ومدى تأثيرها على النسيج الاجتماعي، واعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي الكشفي، وتنتمي الدراسة الى الدراسات الوصفية، وتم تصميم دليل مقابلة وتطبيقه على عينة مكونة من ٢٠ مفردة بواقع ١٤ ذكر و٦ نساء من المطلقين في محكمة استئناف ذي القار، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن أكثر الزيجات عرضة للطلاق تقع في الفئة العمرية من (١٨ – ٢٨)، وأشارت الدراسة إلى أن أكثر حالات الطلاق من ربات البيوت، كما كشفت الدراسة أن ٦٠%من الحالات لم يدم زواجها اكثر من عشر سنوات، وأن نسبة الطلاق ترتفع كلما قل عدد الأطفال داخل الأسرة، وعلى عكس عدد كبير من الدراسات ذهبت هذه الدراسة إلى ان ما نسبته ٦٣% لا توجد بينهم صلة قرابة إلا أنهم أكدوا على أن للأقارب دور كبير في استمرار الزواج، وأوصت الدراسة بضرورة رفع الوعي لدى الفتيان والفتيات، كما أشارت الى ضرورة أن تعمل وزارة العمل والشئون الاجتماعية وأقسام الرعاية الاجتماعية ورعاية المرأة العراقية على توفير اعانة أو تأهيل لممارسة العمل او الانخراط في أعمال منتجة.

وجاءت دراسة محمد عبدالحميد، وبسمة عمران (٢٠٢٠) لتشخيص ظاهرة الطلاق في مجتمع بني غازي، والكشف عن أسباب انتشار الطلاق ومدى تطابق ما ورد من البيانات، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحثان على المنهج التكاملي، حيث جمعت بين منهج تحليل المضمون ومنهج المقابلات المتعمقة، وقد عمد الباحثان الى تحليل مجموعة من محاضر جلسات الطلاق بمحاكم مدينة بنغازي ومقابلة بعض المتخصصين وذوي الخبرة بمحاكم الطلاق بمدينة بني غازي، فضلا عن إجراء بعض المقابلات مع بعض حالات الطلاق، وكشفت الدراسة عن ان اكثر حالات الطلاق تقع في الفئة العمرية من (٤٠ – ٤٩)، كما أظهرت نتائج الدراسة حدوث ارتفاع ملحوظ في حالات الطلاق في سنة ٢٠١٩، وأن أغلب حالات الطلاق تم في السنوات الأربع الأولي من الزواج، وأن النساء أكثر إقبالا على الطلاق من الذكور، وأن أغلبهن من ربات البيوت، وأن أهم أسباب الطلاق هي عدم التوافق، عدم تحمل مسئوليات المنزل، غياب الزوج، عدم القدرة على الانجاب، تدخل الأهل، المرض الجسدي، عدم الانفاق، وأخيرًا تعاطي المواد المخدرة.

أما **دراسة دعاء مرعي (٢٠٢٣)**، هدفت الى رصد تطور أعداد المطلقين في محافظة المحلة الكبرى، كما حاولت الباحثة رصد التطور الكمي والنسبي للمطلقين على مستوى شياخات مدينة المحلة الكبرى، للتعرف على الأسباب المؤدية للطلاق في مدينة المحلة مع محاولة الكشف عن خصائص المطلقين، ولتحقيق هذا الهدف دمجت الدراسة بين عدة مناهج: المنهج التاريخي، والمنهج الموضوعي، والمنهج السلوكي الذي يسعى الى فهم الأثر المكاني للسلوك، كما طبقت الباحثة عدة ادوات بحثية حيث تم تطبيق استبيان على عينه قوامها ١٢٩ مفردة، وكذلك عقد مقابلات شخصية فضًلا عن الزيارات الميدانية، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: تراجع معدل تكوين الأسر على مستوى أقسام مدينة المحلة الكبري، مقارنة بمعدل تكوين العائلات عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ٢٠١٧ في كل من مدينة المحلة الكبرى وحضر محافظة الغربية، مما يدل على تراجع معدل الارتباط العائلي نتيجة التعقد في الحياة، وتوصلت الدراسة أيضاَ إلى أن معظم حالات الطلاق وقعت قبل بلوغ الحياة الزوجية الخمس سنوات، بنسبة بلغت ٣٨%، انخفاض عدد الأطفال لدى عينة المطلقين التي بلغت مدة حياتهم الزواجية أقل من خمس سنوات، وجاء سبب تدخل الأهل الأول بين أسباب الطلاق حيث شكل هذا السبب ١٧.٨% من أسباب الطلاق بمدينة المحلة، وبلغ عدد العاملين في عينة الدراسة ٨٩ عاملا

مقابل ٤٠ لا يعملون، مما يدل على ارتفاع معدلات البطالة بين الاناث اللائي لا يعملن وذلك بنسبة ٦٩% من عينة الدراسة.

وقد هدفت **دراسة أحمد عبد الوهاب (٢٠٢٣)** إلى تحليل أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، واقتراح سبل للعلاج، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، من خلال تحليل البيانات الإحصائية التي تصف وتتتبع الوقائع والحقائق مع عقد قراءة للمتغيرات المعاصرة، وجمع أكبر قدر ممكن من الأحداث للربط بينها، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن بقاء الأسرة واستقرارها يُعد مقصداً هاماً من مقاصد الدين الإسلامي، كما أكدت الدراسة أن من أبرز أسباب ارتفاع معدلات الطلاق تتعلق بأسباب اقتصادية والتي يأتي على رأسها ضعف دخل الزوج وعدم قدرته على تلبية مطالب الأسرة وحاجاتها الأساسية، كذلك رفاهية أحد الزوجين وعدم تعوده على تحمل المسؤولية، أضف إلى ذلك بخل الزوج وتقصيره في الانفاق على الزوجة والأبناء، كما أوضحت الدراسة أن زيادة التوترات الأسرية، يرجع إلى غياب مناخ الحوار والتفاهم بين الزوجين، والسماح بالتدخل الخارجي في شئون الزوجين من الأهل والأقارب، وكذلك تزييف الواقع في بعض الأعمال الإعلامية، الذي يصاحبه عدم الاهتمام بتنمية القيم الأسرية وبث ثقافة التحمل والصبر على الحياة الزوجية، كما كشفت الدراسة عن وجود حاجة ملحة لتطوير برامج توعية وإرشاد للأزواج، وتعزيز دور المؤسسات الدينية والاجتماعية في دعم الأسرة.

وهدفت **دراسة هاني عزب (٢٠٢٤)** الى الكشف عن المدلول السوسيولوجي للمقارنة بين نسب الطلاق بالمجتمع المصري خلال الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٢١ وعلاقة ذلك بالمواد الثقافية التي عمدت الدول الغربية إلى بثها بالمجتمع المصري عبر الآليات المختلفة، وقد قام الباحث باستخدام منهج تحليل محتوى نسب الطلاق في تلك الأعوام بغرض إيضاح دلالاتها السوسيولوجية، وكذلك استخدم الباحث المنهج المقارن، لعقد مقارنة بين نسبتي الطلاق في المجتمع المصري خلال عامي ١٩٩٠ وعام ٢٠٢٢ والمبينة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وكشفت الدراسة عن تضاعف نسب الطلاق بالمجتمع المصري بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٢١، وهو ما تزامن مع ما قامت به الدول الغربية من بث مواد إعلامية وثقافية مما انعكس بالخلل على الدور الاجتماعي للمرأة والرجل على حد سواء، وكذلك تغير أولويات الأدوار داخل الأسرة وأكدت الدراسة في اكثر من موضع على أن النظام الأسري يتعرض لأزمة حقيقية.

٢- دراسات اهتمت بالآثار المترتبة على الطلاق:

هدفت **دراسة ريمان خالد(٢٠٢١)** الى الكشف عن العلاقة بين التفكك الأسري وأثرها في ارتكاب الجرائم، بما يساعد في الكشف عن التدابير الوقائية التي من شأنها أن تحد من هذه الظاهرة في المجتمع. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي، كما قامت بجمع البيانات عبر أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة حجمها ١٠٠ مفردة من الاسر المفككة، وتوصلت الدراسة الى أن: الطلاق هو أحد المحددات الأساسية التي تؤثر على الأبناء سلبا على عملية تنشئتهم النفسية والاجتماعية، وحول أهم أسباب الطلاق كان الفتور الزواجي هو أحد أهم الأسباب المؤدية للطلاق.

بينما هدفت **دراسة حسين خلف الله ولبصير عبدالرازق (٢٠٢٢)** الي البحث عن الأسباب المؤدية للطلاق وانعكاس ذلك على الأسرة والمجتمع، وتنتمي الدراسة الى الدراسات النظرية، والتي توصلت الي أن الخاسر الأول في وقوع الطلاق بين الزوجين هم الأطفال، فضلا عن أن الطلاق يأتي بمثابة حاجز منيع في المحافظة على القيم والروابط، ولذا يجب الحد من انتشار الطلاق عبر رفع معدلات الوعي في المجتمع والتوعية بمخاطر الطلاق، وتعليم أحكامه، مع تكثيف دورات التأهيل الأسري وبرمجة حصص إعلامية وتثقيفية ونشرها عبر وسائل الاعلام المختلفة وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي.

وجاءت **دراسة سمر مصطفى (٢٠٢٢)** لتكشف عن التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري وآثارها على انتشار ظاهرة الطلاق المبكر في الريف، والتعرف على خصائص المطلقات حديثي الزواج وإجراءات الطلاق، والكشف عن آثار الطلاق المبكر على كل من الزوجة والأهل والأطفال، واعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة، وقامت بجمع البيانات من خلال تصميم أدوات الاستبيان ودليل عملي ومقابلة وملاحظة واخباريين، وتم تطبيق الدراسة على عينة قوامها ٢٠٠ مفردة من المترددات على محكمة الأسرة بقرية كفر زيادة احدى قري كوم حمادة التابع لمحافظة البحيرة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: الآثار المترتبة على الطلاق حيث أشارت: إلى ان أكثر الأثار تأثيرا على المرأة المطلقة هي الاثار النفسية، حيث عانت أغلب عينة الدراسة من حالات الاكتئاب والتوتر، وكذلك تعرض المطلقات إلى حالات ضائقة مالية والتي حاولن التغلب عليها من خلال البحث عن عمل، وقد كشفت الدراسة عن تغير وجهة نظر الريف الى المرأة المطلقة، حيث كانت تسود نظرة قديمًا يحيطها الريبة والشك، وهو مالم يعد كسابق عهده الآن؛ كما أشارت أيضاً أن اهم أسباب حدوث

الطلاق المبكر هو تدخل الأهل، وجاء بعدها في الترتيب الزواج المبكر كأحد الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق في المجتمع الريفي، كما أشارت الدراسة إلى أن هناك مجموعة أخرى من الأسباب غير المعلن عنها التي تؤدي للطلاق في المجتمع الريفي.

وهدفت **دراسة هديل عبد اللطيف وبروين علي (٢٠٢٣)** إلى التعرف على الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى الطلاق العاطفي بين الزوجين، من وجهة نظر الزوجات، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، مستخدمة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة من الزوجات اللاتي يعانين من الطلاق العاطفي، وتم تطبيق الاستبيان مع عينة عشوائية طبقية عددها (٢٤٠) مفردة، أظهرت النتائج أن من أبرز أسباب الطلاق العاطفي ضعف التواصل بين الزوجين، والانشغال الزائد بالأعمال، وغياب التجديد، وأكدن على عدم تدخل أهلهن في حياتهن الزوجية، وأنه لا يعد سببا من أسباب المؤدية للطلاق العاطفي، كما تبين أن الطلاق العاطفي يؤثر سلبًا على الصحة النفسية للزوجات، ويؤدي إلى شعورهن بالعزلة والاكتئاب، وقد أكد الباحثان على ضرورة تعزيز الوعي بأهمية التواصل بين الزوجين، وتقديم برامج إرشادية للأزواج لتحسين العلاقات الزوجية.

٣- دراسات اهتمت برصد صور الطلاق المستحدثة:

هدفت **دراسة محمد سامي الدليمي (٢٠١٦)** إلى التعرف على مشروعية الطلاق عبر وسائل التواصل الحديثة، وكذلك التعرف على ضوابطه وأحكامه، وحصر صيغ الطلاق الالكتروني القولية وأحكامها، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، عبر تحليل القرآن الكريم ومصادر السنة النبوية والمراجع الفقهية الإسلامية، فضلًا عن أقوال الفقهاء المعاصرين، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن أنواع الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة تتمثل في خمسة أشكال منها: الطلاق بالأرسال، والطلاق بالكتابة، والطلاق برسالة عبر الجوال بنوعيها الصوتية أو بالكتابة، والطلاق بالإنترنت، والطلاق بالفاكس والتلكس، وأن الطلاق يعد واقعًا إذا ثبت صدوره من الزوج عبر وسائل الاتصال الحديثة، سواء كان باللفظ أو الكتابة، وإذا ثبت أن الزوج نوى ايقاعه قياسا على الطلاق بالكتابة إذا نطق به الانسان عند كتابته وكان قاصدًا واعيًا مختارًا، وأن الطلاق لا يقع إلا إذا ثبتت المرأة من وصوله إليها.

أما **دراسة حسين عطية (٢٠٢١)** فقد هدفت إلى رصد العلاقة بين استخدام المتزوجين لمواقع الفيسبوك وتنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري، بعدما وضعت تلك الظاهرة عديد من الأسر المصرية على المحك وفق تصريح عديد من المؤسسات الرسمية، وقد اعتمد الباحث على

استخدام منهج المسح الإعلامي والثاني منهج العلاقات الارتباطية، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على أداة صحيفة الاستقصاء، التي تم تطبيقها على ٤٠٠ مفردة، تم انتخابها بأسلوب العينة العمدية، وأظهرت النتائج أن الهروب من المشاكل الزوجية جاء على رأس دوافع متابعة الأزواج لموضوعات العلاقات الزوجية على الفيسبوك، مشيرة إلى أن أغلب عينة الدراسة مقتنعون بوجود علاقة كبيرة بين استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وارتفاع معدلات الطلاق، كما أكدت الدراسة أن الطلاق العاطفي هو الأكثر حدوثا بين عينة الدراسة، وان اكثر الاثار السلبية المؤدية للطلاق هي عدم الرضا عن العلاقات الزوجية الناتجة عن المقارنات مع علاقات زوجية أخرى.

وهدفت **دراسة انجى حمزة (٢٠٢١)**، إلى الكشف عن صور المعالجة الدرامية للطلاق في المجتمع المصري، اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة، حيث أنها عمدت إلى رصد الصورة النمطية والذهنية لمسلسل "المطلقات" ومدى مطابقتها مع الواقع المعاش، وتصنف ضمن الدراسات الوصفية، وقد توصلت الباحثة الى جملة من النتائج أهمها: أن المسلسل قد قدم صورة نمطية عن الأسرة المصرية التي تتمسك بالأسرة، ولم يراعي المسلسل التنوع في عرض المستويات الاجتماعية حيث أنه عرض أربعة حالات للمطلقات ولكنها في نفس المستوى الاجتماعي، وهو ما لا ينطبق على عموم المطلقات، كما كشف المسلسل عن ان المرأة المطلقة تعيش عدة مخاوف منها الخوف الدائم من المستقبل، أو مواجهة القيود التي يفرضها المجتمع.

أما **دراسة محمد عبدالكريم الحوراني، وحسين العثمان (٢٠٢١)** فقد هدفت إلى استكشاف ووصف خبرات المطلقين والمطلقات في المجتمع الأردني بعد وقوع الطلاق، وتحديدًا الطريقة التي يصف بها المطلقون موقف الطلاق من حيث أسبابه وعقلانيته وموجباته، وكيفية تقييمهم لعلاقتهم مع الأبناء بعد الطلاق وترتيبات رعايتهم والإنفاق عليهم، وأوجه التغير في هذه العلاقة، بالإضافة إلى كيفية نظرة المجتمع للمطلق والمطلقة، تنتمي الدراسة إلى الدراسات الكيفية، وقد اعتمدت على المنهج الظاهراتي، وهو منهج كيفي يركز على فهم الخبرات الذاتية للأفراد، وتم جمع البيانات عن طريق المقابلة المعمقة، على عينة قوامها (٢٩) امرأة مطلقة و(٢١) رجلاً مطلقًا، ليصبح إجمالي حجم العينة (٥٠) مطلقًا، تم سحب العينة بالطريقة العمدية وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن الأمهات واجهن صعوبات في العلاقة مع الأبناء بعد الطلاق، خاصة إذا لم يكن الأبناء في حضانتها، حيث تغيرت العلاقة سلبيًا وشعرن بالفراغ والشوق للأبناء. بينما ذكرت أخريات أن علاقتهن بالأبناء تحسنت أو كانت قوية، وأن الأبناء

متعلقون بهن. يتعلق هذا الجانب أيضًا بكيفية تدبير إعالة الأبناء من قبل الطرف المعيل؛ وفى كل الأحوال تتجه العلاقة مع الأبناء نحو الأسوأ بالنسبة لمن لا يحتضن الأبناء من الوالدين، وحول نظرة المجتمع للطلاق أشارت نتائج الدراسة إلى أنها غالبًا ما تكون سلبية وتسبب الحرج للمطلقين، خاصة النساء، فالمجتمع غالبًا ما يميل إلى إلقاء اللوم على المرأة المطلقة، وأكدت أنه على الرغم من أن الطلاق أصبح ظاهرة منتشرة، حيث يرى بعض المشاركين أنه أصبح عاديًا، إلا أن الوصمة الاجتماعية لا تزال قائمة.

أما **دراسة طه درويش حسين (٢٠٢٣) فقد** هدفت إلى بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالطلاق الالكتروني، من خلال تتبع الآثار المترتبة عليه من الناحية القانونية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الاستنباطي، عبر تحليل النصوص الشرعية والفقهية المتعلقة بالطلاق، ومقارنتها بالحالات المعاصرة للطلاق الإلكتروني. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الطلاق الإلكتروني يقصد به حل رابطة الزواج بلفظ مقصود من الزوج صراحة، أو كناية، أو بالفعل الصريح، أو الكنائي عبر وسائل الاتصال الحديثة، كالاتصالات الخلوية والرسائل النصية، أو برامج المحادثة الفورية أو البريد الالكتروني، وهو طلاق مكروه لا حاجة إليه، لما فيه من التسرع والضرر الواقع أو المتوقع بالأسرة والتجاحد أو النكران للحقوق، كما أنه يُعد ذريعة للإفساد والتلاعب بأمن المجتمع واستقراره. كما أوضحت الدراسة أن الطلاق الإلكتروني، الذي يتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الرسائل النصية، يثير جدلاً فقهياً حول صحته وشروطه، كما بينت أن هذا النوع من الطلاق قد يؤدي إلى مشكلات قانونية واجتماعية، خاصة في حال غياب التوثيق الرسمي، وأوضحت الدراسة عدة أمور تتعلق بأحكام الطلاق الالكتروني وحدوده، وقد أوصى الباحث بضرورة توعية الأزواج بأحكام الطلاق، وتشجيعهم على اللجوء إلى الجهات المختصة لتوثيق الطلاق بشكل رسمي، وزيادة الوعي بمخاطر الطلاق وحدوده.

بينما **هدفت دراسة انتصار الشبيلي (٢٠٢٣)** إلى استكشاف الأبعاد الاجتماعية للطلاق الصامت في المجتمع السعودي، من خلال دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة الرياض. ولتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، ولجمع البيانات اعتمدت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، تم تطبيقها على عينة قوامها ١٨٨ مفرده من الأسر التي تعاني من الطلاق الصامت، حيث لا يحدث طلاق بالمعني القانوني بين الزوجين، ولكن تنعدم العلاقة الزوجية الحقيقية بينهما، وتوصلت الدراسة إلى أن الطلاق الصامت ينتج عن عدة عوامل، على

رأسها تدخل الأهل في شئون الزوجين، تلاها فتور العواطف، الذي ترتب عليه ضعف العلاقة الحميمة، وسيادة المشاعر السلبية بين الزوجين، كما أوضحت الدراسة أن استمرار الطلاق الصامت ينتج عنه ١٦ أثر سلبي، ١١ منها عند مستوى مرتفع، أما أدناها فكان غياب المودة والألفة بين الزوجين.

أشارت إحدى الدراسات الحديثة **(Vittorio Carlo Vezzetti , 2016)** التي قامت برصد الظاهرة عالميًا إلى أن الطلاق الذي يشمل أطفالًا قُصّرًا لا يؤثر فقط على الوضع القانوني للأسرة، بل يسبب أيضًا أضرارًا بيولوجية ونفسية واضحة للأطفال. ولمدة طويلة، كانت الجهات الرسمية تتعامل مع هذه الحالات باعتبارها قضية قانونية فقط، مما أدى إلى اختلاف كبير في كيفية التعامل معها بين المحاكم. لكن الأبحاث الحديثة، بما في ذلك دراسات استخدمت نماذج حيوانية، أظهرت أن فقدان أحد الوالدين أو التعرض لصدمات الطفولة أثناء الطلاق له أساس بيولوجي، ويؤثر بشكل مباشر على صحة الطفل النفسية والجسدية. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه المشكلة، بسبب انتشارها وتأثيرها الكبير، يجب اعتبارها قضية صحة عامة، وأن هناك حاجة لتوحيد السياسات المتبعة في التعامل مع طلاق الأسر التي لديها أطفال.

مناقشة التراث البحثي:

تتقاطع الدراسات حول الأسباب المؤدية للطلاق وخصائص المطلقين في تحديد عوامل مشتركة مثل تدخل الأهل، والمشكلات الاقتصادية، وضعف التوافق بين الزوجين، وتأثير وسائل الاتصال الحديثة؛ مع التأكيد على وجود حالة من التباين تظهر في ترتيب أولوية هذه الأسباب وخصائص الفئات العمرية الأكثر تأثرًا بالطلاق بين المجتمعات المختلفة، مما يدلل علي أن السياقات حاكمة لطبيعة وخصائص الطلاق طبقًا لكل سياق اجتماعي وثقافي. كما كشف تحليل الدراسات السابقة أيضاً عن أن مشكلة الطلاق مشكلة معقدة وذات أبعاد متعددة ومتشابكة تبدأ بالسياق الذي ينشأ فيه شريكا الحياة، وتنتهي بعلاقات الثقة ومستوى المشاعر العاطفية، مرورًا بعوامل تتصل بنمط حياة الأسرة ومشكلات التواصل بين شريكي الحياة وانتهاء بفقدان الثقة.

ثالثًا – مفاهيم الدراسة:

مفهوم الطلاق:

الطلاق هو أحد الظواهر الاجتماعية المرتبطة بموضوع الأسرة والزواج وهو من مظاهر التفكك الأسري الناتج عن الصراعات والمشاجرات الزواجية وعدم القدرة على التوافق (علياء شكري، ١٩٩٧)، فالطلاق مظهر من مظاهر تملل الحياة الزواجية التي يقل فيها التكيف بين

الزوجين، كما أنه محصلة لتفاقم الخلاف بين الزوجين إلى الحد الذي يمتنع معه كل توافق، فلا يكون ثمة سبيل إلى التراضي ولا يكون هناك مجال للعودة إلى حياة التكيف؛ ومن ثم فالطلاق هو انفصال الزوج عن زوجته بعد أن جمعهما عقد الزواج، بحيث يحق لكل طرف إقامته زواج آخر جديد ويصبحا مستقلين تماما اقتصاديًا، وسكنيًا وعاطفيًا (عبد الوهاب جودة، ٢٠٠٣).

ويشير علماء الاجتماع إلى أن زيادة معدلات الطلاق يمكن إرجاعها إلى خلل وظيفي dysfunction في النسق القيمي لدى الأفراد، فالطلاق ما هو إلا تحولات عميقة في نسق القيم في المجتمع وقد أوضحتها نكي هارت (nicky Harrt، ١٩٧٦)؛ بالقول أن الزواج يمثل قيمة اجتماعية كبيرة، ويعقد الأفراد آمالًا عريضة على الزواج ويتوقعون أن يُحقق لهم الكثير، وعندما لا تتحقق هذه التوقعات يُصبح الطلاق هو الحل، والدليل على ذلك هو إقدام المطلقين والمطلقات على الزواج وخوض التجربة مرة أخرى وربما مرات. وربما يحدث الطلاق بسبب المشاحنات الزواجية الناتجة عن الضغوط التي تعاني منها الأسرة وعدم توافر ملاذ عاطفي، ونشوء التوترات والمشاحنات، وقد كان يشكل الطلاق في السابق وصمة اجتماعية Stigma وبخاصة للمرأة (احمد عبد النعيم عامر، ٢٠٢٢). إلا أن هذه الوصمة قد خفت حدتها الآن فأصبح الطلاق نهاية متوقعة ومبررة لكل زوجين فشلا في علاج مشكلاتهما بعد استنفاذ البدائل (حنان محي نايف، 2018).

وقدمت ماري لاولر Mary lawler (2001) تصنيفا لأنماط الطلاق حيث تعرضت **لستة أنماط من الطلاق على النحو التالي: الطلاق العاطفي** The emotional divorce ويعني الانفصال العاطفي بين الزوجين بحيث يشعر الزوجان إنهما ليسا في حاجة إلى بعضهما ولا تربطهما مشاعر مشتركة فتسود الحياة الأسرية الحزن والغضب والخوف، والغموض والرفض، ويعد هذا النوع من الطلاق من أصعب أنواع الطلاق على الزوجة والأبناء بصفة خاصة (هديل فرحان عبد اللطيف، بروين حسين علي، ٢٠٢٣)، **والطلاق الشرعي** (The Legal divorce) (ويعني نهاية الزواج بطريقة قانونية من خلال قرار محكمة)، **والطلاق الاقتصادي** (the economic divorce) ويحدث هذا النوع من الطلاق بسبب وجود صعوبات مالية تعاني منها الأسرة بسبب ضعف الموارد المادية أو بسبب البطالة). **والطلاق المجتمعي** (The Community divorce) وهو نوع من الطلاق يحدث نتيجة لرفض الأسرة والأصدقاء لهذا الزواج فيفتقد الزوجين مساندة المحيطين بهما وذلك لأن المحيطين قد يُشعروا الزوجين أن هذا الزواج صعب وغير مريح وغير متكافئ، **والطلاق النفسي** (The psychological Divorce)

هو عملية الانفصال النفسي وزيادة شعور الفرد بالاستقلالية عن الطرف الآخر حيث يبدأ الزوجان في إعادة التفكير في جدوى العلاقة ، ويبدأ في لوم نفسه على هذا الارتباط، **والنمط الأخير** هو المشاركة الوالدية في الطلاق (The co-parental Divorce) وهو طلاق في ظل التفاوض على تربية الأولاد بعد الانفصال في ظل أسرة جديدة (كريمة فوداد، ٢٠١٧).

ويرى العديد من الباحثين إن ظاهرة الطلاق العاطفي والنفسي لم تلق الاهتمام المطلوب رغم شيوعها في الحياة الأسرية المعاصرة. على أساس أن هذين النمطين من الطلاق قد يُنظر إليهما باعتبارهما نوع واحد وهو الطلاق العاطفي والذي يشير إلى: حالة الانفصال الوجداني الناشئة بين الزوجين والقطيعة النفسية الواقعة بينهما، وما ينشأ عن ذلك من بُعد كل منهما عن الآخر في أغلب أمور الحياة اليومية، وغياب روح التوافق والاتفاق على قواسم مشتركة بينهما وبخاصة في المسائل المصيرية (حسين خلف الله، عبد الرزاق لبصير ٢٠٢٢)، وما يترتب علي ذلك من التنافر الدائم. والطلاق العاطفي أو النفسي نوعان هما:

أ- الطلاق العاطفي الصريح: ويكون فيها الزوجان على وعي بما يحدث في العلاقة الزواجية من فتور وعدم رغبة في مواصلة الحياة.

ب- الطلاق العاطفي الضمني: ويكون هذا الطلاق من طرف واحد. وغالبا ما تكون المرأة- حيث تكون

غير راضية عن وضعها العاطفي نتيجة للتناقض الذي تعيشه مع شريك الحياة، وإحساسها بعدم الانسجام العاطفي. ونظرًا للعوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية الكثيرة التي تحول دون وقوع الطلاق فإن كثيرا من البيوت المصرية تشهد هذا النوع من الطلاق العاطفي، فأصبحنا نسمع عن مفاهيم جديدة منها الخرس الزواجي، والصمت الزواجي، والزواج الصامت، والزواج الشكلي... إلخ. وأصبح يخيم على عديد من البيوت الجفاء والصمت والقسوة والخشونة في المعاملة والجدال والخصام لأتفه الأسباب والهروب خارج البيت وتعمد الاهانة، والخواء العاطفي وانعدام المودة والرحمة (كريمة هرندي، ٢٠٢٢).

مفهوم الطلاق إجرائيًا: هو إنفصال الزوجين بشكل رسمي أو غير رسمي بعد ارتباط شرعي، ينتج عنه تفكك الأسرة، ويؤثر على أفرادها نفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

وقد اعتمدت الدراسة على فهم الطلاق كظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد، لا تقتصر فقط على الطلاق الرسمي الموثق على يد المأذون، بل تشمل كذلك الصور المستحدثة

كالطلاق العاطفي والنفسي، والطلاق الإلكتروني، وكل أشكال الانفصال التي تؤدي إلى تفكك العلاقة الزوجية. والتي يمكن قياسها من خلال عدة مؤشرات:

١- نوع الطلاق حسب الإدراك المجتمعي:

- الطلاق الرسمي على يد مأذون.
- الطلاق باللفظ (إلقاء اليمين).
- الانفصال دون طلاق رسمي.

٢- مدة استمرار الزواج قبل الطلاق:

- أقل من سنة.
- من ١ إلى ٥ سنوات.
- أكثر من ١٠ سنوات.

٣- العوامل المسببة للطلاق:

- تدخل الأهل.
- الخلافات المالية.
- العنف الزوجي.
- وسائل التواصل الاجتماعي.

٤- الآثار المترتبة على الطلاق:

- آثار نفسية على الزوجة أو الزوج.
- آثار على الأطفال (مشكلات تعليمية، سلوكية).
- تغيير في نظرة المجتمع للمطلقة أو المطلق.

رابعًا- نحو إطار نظري موجه للدراسة:

على الرغم من تعدد الأطر النظرية التي يمكن أن تفسر ظاهرة الطلاق في كافة المجتمعات مثل: نظرية الصراع الاجتماعي، النسوية، القوة واتخاذ القرار وغيرها، إلا أن الظاهرة وتطورها وسرعة انتشارها وآليات التعامل معها تطلبت البحث عن أطر بديلة يمكن أن تفسر لنا سرعة الطلاق، تزايد حدوثه بين كافة المستويات الاجتماعية وفي مختلف المجتمعات التقليدية والحديثة. ولعل مفهوم "الحداثة السائلة" الذي شمل "سلسلة السيولة" أو "مجموعة السيولة" لعالم الاجتماع البولندي زيجمونت باومان، خاصةً مفهومي: "الحب السائل" و"الحياة السائلة" اللذان يفسّران كيف تحولت العلاقات الاجتماعية الأولية والتقليدية وعلى رأسها العلاقات الزوجية إلى حالة السيولة

بعدما كانت تقوم على مبدأ " تعاهدنا ألا يفرقنا إلا الموت" اصبحت علاقات الجيب العلوي، على حد تعبير باومان وكناية عن سرعة الاستغناء.

تتكون سلسلة السيولة من ثمانية مفاهيم ناقشها باومان في ثمان كتب ليوضح فيها مجالات السيولة التي خلقتها الحداثة في طورها الثاني وهذه المجالات هي: الحداثة السائلة، الحب السائل، الحياة السائلة، الأزمنة السائلة، الأخلاق السائلة، الخوف السائل، المراقبة السائلة. وأخيرًا، الشر السائل.

قدم زيجمونت باومان، في كتابه الأول المعنون "الحداثة السائلة" تصورًا نقديًا للمرحلة التي نعيشها، حيث لم تعد الروابط الاجتماعية والإنسانية تتمتع بالثبات أو الالتزام، بل أصبحت خاضعة لمنطق الاستهلاك السريع والتخلّص السهل. كما أشار إلى طبيعة المرحلة التاريخية التي تعيشها البشرية الآن، المرحلة التي تحولت فيها المجتمعات وكافة المؤسسات داخلها من حالة الصلابة إلى السيولة، كما أنها المرحلة التي يواجه فيها الأفراد سلسلة من التحديات التي لا مثيل لها. وعلى الرغم من أن الحداثة السائلة عملية تحسن وتقدم واستهلاك لا حد له، والاستهلاك هنا لا يعني استهلاك السلع والخدمات فحسب، بل قيم وأخلاق وعلاقات لم يسبق للبشر استهلاكها بهذا الحجم أو الكثافة أو المرونة مثلما حدث في الحداثة الصلبة أو الحداثة الأولى (انظر زيجمونت باومان، الحداثة السائلة، ٢٠١٦) إن أهم وأخطر ما في الحداثة السائلة المرونة في قلب الأشياء رأسًا على عقب، أو التخلص منها، فضلًا عن حل الروابط الإنسانية أو الفكاك منها. يعطي باومان الأمثلة على ذلك من حل العلاقات الزوجية والأسرية سعياً للركض وراء الجديد. يعزي باومان هذه الحالة إلى طغيان الفردية، والأنانية على حساب الجماعة، التحرر، وتغير علاقات الزمان والمكان، وطبيعة المهن والأعمال، وتحلل مفهوم الجماعة.

كما ذهب باومان في كتابه الثاني: الحب السائل إلى أن علاقات الحب تحولت من الحب الرومانسي إلى الحب الاستهلاكي، النوع الأول الذي ظلت الكيانات الإنسانية والتصورات الفلسفية تؤكد عليه وتمنحه هالة مقدسة، أما النوع الآخر فهو الذي تحركه الرغبة؛ رغبة الاستهلاك، رغبة الهلاك والتملك، رغبة الإذلال. لقد شبه باومان هذه العلاقات بعلاقات الجيب العلوي كناية عن سهولة الاستغناء عنها بعد إشباع الاستهلاك (أنظر زيجمونت باومان، الحب السائل، ٢٠١٦).

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى تزايد معدلات الطلاق في المجتمع المصري من خلال عدسة "الحداثة السائلة"، التي تشير إلى أن العلاقات لم تعد تُبنى على الثبات والالتزام طويل الأمد، بل أصبحت أكثر هشاشة وأقل قدرة على التماسك في وجه الأزمات أو التحديات.

فمع التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وانتشار القيم الفردانية، والتغير في مفهوم النجاح الشخصي والسعادة، أصبح الكثيرون – خاصة من فئة الشباب– ينظرون إلى الزواج باعتباره علاقة قابلة للانتهاء بمجرد اختلال التوازن النفسي أو العاطفي أو حتى المادي، دون الإصرار على بذل الجهد لاستمرار العلاقة كما كان الحال سابقًا.

وقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار ثقافة الاستهلاك والعلاقات السطحية في ترسيخ نمط من "العلاقات المؤقتة"، حيث لم تعد العلاقات الزوجية تُبنى على الثقة المتبادلة والالتزام العميق، بل أصبحت تتأثر بالتقييمات اللحظية والقرارات الانفعالية. ومع تراجع سلطة الأسرة التقليدية وتقلص الدور الرقابي للمجتمع، بات الانفصال قراراً أكثر سهولة، وأقل تكلفة اجتماعية ونفسية.

في هذا السياق، يبرز الطلاق كعَرض اجتماعي لمرض أعمق يتمثل في تآكل الروابط الاجتماعية التقليدية، وانسحاب الأفراد من دوائر الالتزام الجماعي إلى دوائر فردية تتسم بالمرونة المفرطة والانفصال السريع. وهو ما يجعل من الطلاق ظاهرة معقدة تتطلب قراءة متعددة الأبعاد، لا تكتفي بالتفسير القانوني أو الاقتصادي أو الثقافي فقط، بل تنظر إليه بوصفه نتاجاً لحداثة سائلة فرضت نمطاً جديداً من العلاقات الإنسانية.

خامسًا– الإجراءات المنهجية للدراسة:

١– **نوع الدراسة ومنهجها:** تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى توصيف ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري من حيث أنماطها، وأسبابها، وآثارها، والفروق الاجتماعية المرتبطة بها، ومن ثم تحليل هذه المعطيات للكشف عن العوامل البنيوية والثقافية التي تسهم في تفاقمها، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التكاملي الذي شمل تحليلًا إحصائيًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومراجعة نقدية للدراسات السابقة، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية لعينة من المفردات موزعة على خمس محافظات.

٢– **مصادر جمع البيانات:**

أ. **مصادر أولية:** تمثّلت في تطبيق استمارة استبيان على عينة مكوّنة من ١٠٠٠ مفردة، تم اختيارها بعناية لضمان تمثيل متوازن لمختلف الفئات الاجتماعية. وقد رُوعي في تصميم العينة ضبط عدد من المتغيرات الأساسية، أبرزها النوع (ذكور/إناث)، والفئة

العمرية، والمستوى التعليمي، والموقع الجغرافي، بما يعكس التنوّع المجتمعي داخل جمهورية مصر العربية.

ب. **مصادر ثانوية:** تم جمعها من تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومن الدراسات السابقة ذات الصلة.

٣- عينة الدراسة ومبررات اختيارها:

بلغ حجم العينة ١٠٠٠ مفردة من خمس محافظات تم اختيارها لتمثّل الأقاليم الجغرافية المختلفة داخل مصر، وجاء التوزيع كالتالي:

- **محافظة القاهرة الكبرى** (٢٠٠ مفردة) – تمثّل الحضر والمركز الاقتصادي والثقافي.
- **محافظة الدقهلية** (٢٠٠ مفردة) – من إقليم الدلتا، تمثل الطابع الزراعي المختلط.
- **محافظة الغربية** (٢٠٠ مفردة) – من الدلتا كذلك، ذات طابع سكاني واقتصادي متنوع.
- **محافظة المنيا** (٢٠٠ مفردة) – من محافظات الوجه القبلي، تمثل الصعيد الأوسط.
- **محافظة قنا** (٢٠٠ مفردة) – من محافظات الصعيد الجنوبي، ذات خصوصية ثقافية.

تم توزيع المفردات داخل كل محافظة بما يضمن تمثيل النوع، والعمر، والتعليم وفق نسب أقرب ما تكون للواقع السكاني، مع مراعاة التوازن بين الذكور والإناث.

٥- مبررات اختيار العينة:

جاء اختيار هذه العينة استنادًا إلى اعتبارات منهجية تهدف إلى تحقيق التمثيل المتوازن والشامل لمختلف الفئات داخل المجتمع المصري. وتتمثل مبررات اختيارها في الآتي:

١. **التنوع الجغرافي:** لتمثيل الأقاليم الرئيسية في مصر (الحضر، الدلتا، الصعيد)، مما يسمح بفهم الفروقات الإقليمية في أسباب الطلاق وظروفه.

٢. **التنوع الاجتماعي والاقتصادي:** تتيح العينة استكشاف الطلاق في سياقات اجتماعية واقتصادية متعددة، ما يعزز من شمولية النتائج.

٣. **ضبط المتغيرات المؤثرة** مثل: النوع، والعمر، والتعليم، وهي متغيرات ثبت تأثيرها في فهم أنماط الطلاق وتحليلها.

وهذا ما يُعزّز من موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم على المجتمع المصري.

ويوضح الجدول التالي – خصائص العينة من واقع التطبيق الميداني الفعلي.

جدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع الاجتماعي والمستوى التعليمي

خصائص العينة		ك	%
النوع	ذكر	٥٠١	٥٠.١
	انثي	٤٩٩	٤٩.٩
	الاجمالي	١٠٠٠	١٠٠
الحالة التعليمية	أمي	٣٩	٣.٩
	يقرأ ويكتب	٥٠	٥.٠
	ابتدائية	١١٩	١١.٩
	ثانوية	٤٠١	٤٠.١
	تعليم جامعي	٣٦١	٣٦.١
	فوق جامعي	٣٠	٣.٠
	الاجمالي	١٠٠٠	١٠٠

توزعت عينة الدراسة وفقاً للنوع الاجتماعي إلى ٥٠,١% من الذكور، و٤٩,٩% من الإناث، وجاء توزيع العينة حسب المستوى التعليمي على النحو التالي: ٤٠١ مفردة من التعليم قبل الجامعي بسبة ٤٠,١%، و٣٦١ مفردة تعليم جامعي بنسبة ٣٦,١%، ١١٩مفردة من التعليم الابتدائي بنسبة ١١,٩%، أما المستوى التعليمي يقرأ ويكتب ٥٠ مفردة بنسبة ٥,٠%، وجاء عدد الأميين ٣٩ مفردة بنسبة ٣,٩%، بينما جاء المتعلمون تعليما فوق الجامعي ٣٠ مفردة بنسبة ٣,٠%.

جدول رقم (٢) خصائص عينة الدراسة طبقا لفئات السن

فئات السن	ك	%
اقل من ٢٠	٩١	٩.١
٢٠-٣٠	٣١٤	٣١.٤
٣٠-٤٠	٣١٨	٣١.٨
٤٠-٥٠	١٨٦	١٨.٦
٥٠ فاكثر	٩١	٩.١
الاجمالي	١٠٠٠	١٠٠

توزعت عينة الدراسة حسب فئات السن إلى ٣١٨ مفردة في الفئة العمرية من ٣٠ – ٤٠ سنة بنسبة ٣١,٨%، وجاءت الفئة العمرية من ٢٠ – ٣٠ سنة ٣١٤ مفردة بنسبة ٣١,٤%، اما الفئة

العمرية من ٤٠ – ٥٠ سنة ١٨٦ مفردة بنسبة ١٨,٦%، في حين تساوت كل من الفئة العمرية أقل من ٢٠ سنة مع الفئة العمرية ٥٠ سنة فأكثر فجاءت ٩١ مفردة بنسبة ٩,١% لكل منهما. هذا التوزيع يظهر أن غالبية أفراد العينة (حوالي ٦٣%) يقعون في الفئات العمرية الشبابية والمتوسطة (٢٠–٤٠ سنة)، مما قد يعكس طبيعة ظاهرة الطلاق وتركزها بين هذه الفئات.

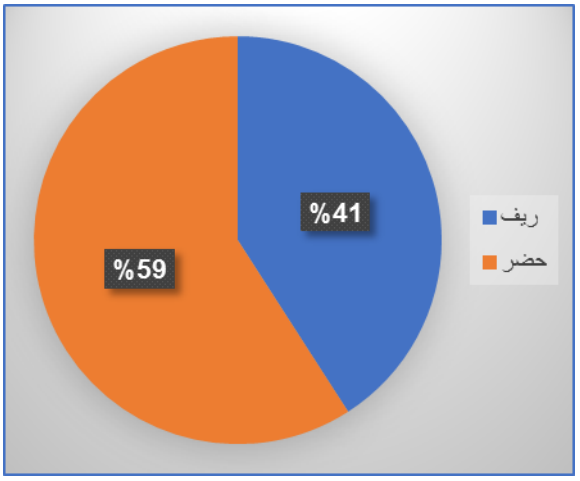

شكل رقم (١) توزيع عينة الدراسة طبقا لمحل الإقامة

يشير الشكل رقم (١) إلى أن عينة الدراسة موزعة بشكل غير متساوٍ بين الريف والحضر، حيث يمثل سكان الحضر نسبة أكبر بكثير من سكان الريف، وهذا يرجع إلى:

- **التمثيل الأكبر لسكان الحضر (٥٩%):** هذا يعني أن غالبية المشاركين في الدراسة يعيشون في المدن أو المناطق الحضرية. هذا التمثيل المرتفع قد يعكس عدة أمور:
- **سهولة الوصول:** قد يكون من الأسهل على الباحثة الوصول إلى المشاركين في المناطق الحضرية بسبب الكثافة السكانية وتوفر وسائل الاتصال.
- **معدلات الظاهرة:** إذا كانت الظاهرة التي تدرسها (الطلاق في هذه الحالة) أكثر شيوعًا أو تحدث بشكل مختلف في المناطق الحضرية، فإن هذا التوزيع يسمح بالتقاط ديناميكياتها بشكل أفضل في تلك البيئات. على سبيل المثال، قد تختلف أسباب الطلاق وآثاره في المدن عنها في القرى بسبب الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- **التمثيل السكاني العام:** قد يكون هذا التوزيع متوافقًا إلى حد ما مع التوزيع السكاني العام في مصر، حيث تميل نسبة سكان الحضر إلى الزيادة بمرور الوقت.

- **التمثيل الأقل لسكان الريف (٤١%):** على الرغم من أن ٤١% ليست نسبة قليلة، إلا أنها أقل من نسبة سكان الحضر. هذا التمثيل قد يؤثر على مدى قابلية تعميم النتائج على المجتمع الريفي بأكمله. لذا كان تمثيل سكان الحضر أكثر نسبيًا.

شكل (٢) توزيع عينة الدراسة طبقا للحالة الاجتماعية

يوضح شكل رقم (٢) توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية وتم توزيعها على النحو التالي: ٤٨,٨% من المتزوجين، و٢٠% من المطلقين، ١٥,١% أعزب، في حين جاءت نسبة المنفصلين في نهاية الترتيب بنسبة ١,٥%.

يُشكل المتزوجون الأغلبية: هم تقريباً نصف العينة. لأنهم يمثلون الشريحة الأساسية التي يمكن أن تتعرض للطلاق.

أما **المطلقون يشكلون نسبة (٢٠%)** وهي النسبة المستهدفة من الأفراد الذين مروا فعليًا بتجربة الطلاق. هؤلاء هم المصدر الرئيسي للمعلومات حول أسباب الطلاق من منظور شخصي، وتأثيراته، وتحديات ما بعد الطلاق. وجودهم يثري الدراسة بالخبرة المعاشة.

أما وجود نسبة من العزاب (١٥.١): يمكن أن يوفر منظورًا حول توقعات الزواج، أو المخاوف من الطلاق بناءً على مشاهداتهم الاجتماعية، أو كيف يرى غير المتزوجين ظاهرة الطلاق في المجتمع.

أما المنفصلون فعليًا (١٥%): بالرغم من أنها نسبة قليلة إلا أنها مهمة حيث يمثلون حالة وسيطة بين الزواج والطلاق. يمكن أن يقدموا رؤى فريدة حول مرحلة ما قبل الطلاق الرسمي، وأسباب الانفصال، وفرص المصالحة أو أسباب تعثرها.

٤- تحليل البيانات وتفسيرها: تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، لاستخدام جداول بسيطة ومركبة، وفقًا لخطة التحليل التي تبنتها الدراسة. كما تم تفسير البيانات في ضوء نظرية الحداثة السائلة لزيجمونت باومان خاصة مفهومي الحب السائل والحياة السائلة.

خامسًا- واقع الطلاق فى المجتمع المصري: قراءة وصفية إحصائية:

شهدت قضية الطلاق على مدى عقدين من الزمان تحولاً رئيساً في المواقف المجتمعية بما يحكمها من عوامل ومتغيرات، انعكست بدورها على واقع قضية الزواج والطلاق ومعدلات انتشاره في المجتمع المصري، الأمر الذي كان له أثر كبير في لفت الأنظار إلى ضرورة وجود اهتمام كبير، على كافة المستويات والهيئات والمؤسسات الفاعلة فيه. أما الأمر الذي يستوجب ضرورة الاهتمام بالطلاق على وجه الخصوص يتبدى في ارتباطه الشديد بقيم وثقافة الأفراد فى مجتمعنا المصري، هذا فضلاً عن كونه واحدا من المتغيرات التي ترتبط بجوانب اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية مرتبطة ببنية المجتمع ككل. وانطلاقا من هذا التوصيف يتناول هذا المحور قراءة لواقع ظاهرة الطلاق مع محاولة الكشف عن بعض الحقائق التي تُجسد لواقع الظاهرة، وذلك عبر تتبع مجموعة من الاحصاءات التي تصف معدلات الطلاق في مصر في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢، وأثر تلك التطورات فى مصر على مستوى المحافظات، وعقد مقارنة لتباينات نسب الطلاق بين الريف والحضر، وطبيعة قضية الطلاق في فئة عمرية مختلفة، وحدود ارتباط ظاهرة الطلاق بمستويات تعليمية مختلفة. ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات الاحصائية من أكثر من مصدر، إلا أن الاعتماد الأساسي انصب علي البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، كونها البيانات الأكثر مصداقية من حيث المنهجية، فضلا عن أنها خير معبر عن المجتمع المصري. وقد تم الاستعانة ببعض المصادر الأخرى مثل بعض الدراسات الأكاديمية، وبعض التقارير الدولية التي تتناول قضية الطلاق فى المجتمع المصري (أحمد محمد عبد الرسول، ٢٠٢٣).

١- تطور واقع الطلاق عبر الزمن:

يعتمد التحليل في هذا المحور على تتبع واقع الطلاق في مصر في فترة زمنية تبدأ من سنة ٢٠٠٠ وتنتهي عند سنة ٢٠٢٢، وهى فترة زمنية كبيرة ومتسعة، مر فيها المجتمع المصري بمجموعة كبيرة من المتغيرات المحورية أحدثت بدورها مجموعة من التحولات الاجتماعية التي خلفت صدى واسعاً على أفراد المجتمع وممارساتهم. وفى هذا الصدد سوف نقسم الفترات الزمنية للتحليل الى أربع فترات أساسية: الاولى تبدأ من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٥ والفترة الثانية من سنة ٢٠٠٥ الى سنة ٢٠١٠، والثالثة تبدأ عند ٢٠١٠ وتنتهي عند ٢٠١٥، أما الرابعة تبدأ عند الفترة ٢٠١٥ وتنتهي عند ٢٠٢٠، ثم من ٢٠٢٠ تنتهي عند سنة ٢٠٢٣.

جدول رقم (٣) توزيع حالات الطلاق في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢١

السنوات	عدد حالات الطلاق النهائية	معدل الطلاق
٢٠٠٠	٦٨٩٩١	١.١
٢٠٠١	٧١٧٠٠	١.١
٢٠٠٢	٧١١٩٢	١.١
٢٠٠٣	٧٠٩٦٤	١
٢٠٠٤	٦٥٣٨٠	٠.٩
٢٠٠٥	٦٥٣٨٤	٠.٩
٢٠٠٦	٦٥٦٧٧	٠.٩
٢٠٠٧	٧٨١٥٥	١
٢٠٠٨	٨٥٩٢٤	١.١
٢٠٠٩	١٤٤٢٨٢	١.٨
٢٠١٠	١٥٤٤٢٦	١.٩
٢٠١١	١٥٤٩٢٠	١.٨
٢٠١٢	١٥٨٧٧٥	١.٨
٢٠١٣	١٦٧٣٧٨	١.٩
٢٠١٤	١٨٥٢٩٣	٢
٢٠١٥	٢٠٥٩٩٢	٢.٢
٢٠١٦	١٩٨٣٨٤	٢.١
٢٠١٧	٢٠٧٦٣٣	٢.١
٢٠١٨	٢٢٠٠٩٦	٢.٢
٢٠١٩	٢٣٧٧٤٨	٢.٣
٢٠٢٠	٢٢٢٠٣٦	٢.٢
٢٠٢١	٢٥٤٧٧٧	٢.٥
٢٠٢٢	–	–

تعكس قراءة الاحصاءات السابقة عن وصف لمراحل تطور ظاهرة الطلاق عبر مراحل زمنية **مختلفة** (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فبراير ٢٠٢٣)، **إلا أنه** ثمة حقيقة واحدة يمكن استخلاصها هو أن ظاهرة الطلاق تتجه نحو التزايد، الذي يرتبط بدوره بمجموعة من المتغيرات الحاكمة لهذا التطور، فتحد من سرعة تحركه تارة، وتعمل على إبطائه تارة أخرى. ومن الواضح أن ثمة نموا ملحوظا في عدد حالات الطلاق، فقد بلغ عدد حالات الطلاق في سنة الأساس (٢٠٠١) ٧١٧٠٠ حالة، وانتهت في سنة ٢٠٢١ إلي ٢٥٤٧٧٧، أي أن حالات الطلاق تضاعفت ثلاث مرات تقريبا خلال عشرين عاماً، ولكن الزيادة لم تكن كبيرة بالنسبة للزيادة في عدد السكان. فقد كان عدد سكان مصر في عام ٢٠٠١ حوالي ٦٨ مليون نسمة وارتفع العدد إلى نحو ١٠٢ مليون نسمة عام ٢٠٢١ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو ٢٠٢٢). وبالمقارنة بأعداد السكان نجد المعدل كان حالة طلاق واحدة لكل ألف من السكان عام ٢٠٠١ وارتفع إلي ٢.٥ حالة تقريبا لكل الف من السكان في ٢٠٢١. ورغم هذا الارتفاع إلا ان المعدل ما يزال قليلاً ويتوافق كثيراً مع المعدلات العالمية. فثمة بيانات متاحة عن معدلات الطلاق في العالم في أعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ تشير إلى أن هذه المعدلات تتراوح ما بين ٠.١ إلي ٤.١، وفي مصر بلغ معدل الطلاق عام ٢٠١٠ حوالي ١.٩ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أغسطس ٢٠٢١).

٢-واقع حالات الطلاق طبقا للتوزيع الجغرافي:

لعل السؤال الذي يطرحه المنطق الاحصائي عند الحديث عن ظاهرة الطلاق يرتبط بتوزيع حالات الطلاق طبقا لتركزها فى كل محافظة، وبخاصة إذا كان عدد تلك المحافظات يشهد حالة من التنوع والتعدد إذ يبلغ عدد المحافظات ٢٧ محافظة على مستوى الجمهورية نعرض لها فى التالي:

توزيع معدلات الطلاق علي محافظات الجمهورية

يمكننا من خلال الاحصاءات وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أن نقسم المحافظات إلي محافظات ترتفع فيها معدلات الطلاق، وهى في الغالب محافظات حضرية (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس ويتراوح المعدل هنا ما بين ٥.٤ إلي ٣.٤)؛ ثم المحافظات ذات المعدلات المتوسطة(مطروح وجنوب سيناء وأسوان والجيزة وبني سويف ويتراوح المعدل هنا ما بين ٣ و ٢) ثم المحافظات ذات المعدلات المنخفضة وجميعها من محافظات

الوجه القبلي مثل (الفيوم والمنيا واسيوط والوادي الجديد وسوهاج وقنا والاقصر والبحر الأحمر ويتراوح المعدل هنا ما بين ٢.٨ إلي ١.١).

٣-تباينات الطلاق بين الريف والحضر:

يعرض الشكل التالي تباينات حالات الطلاق بين الريف والحضر في الفترة ما بين ٢٠١٩-٢٠٢١.

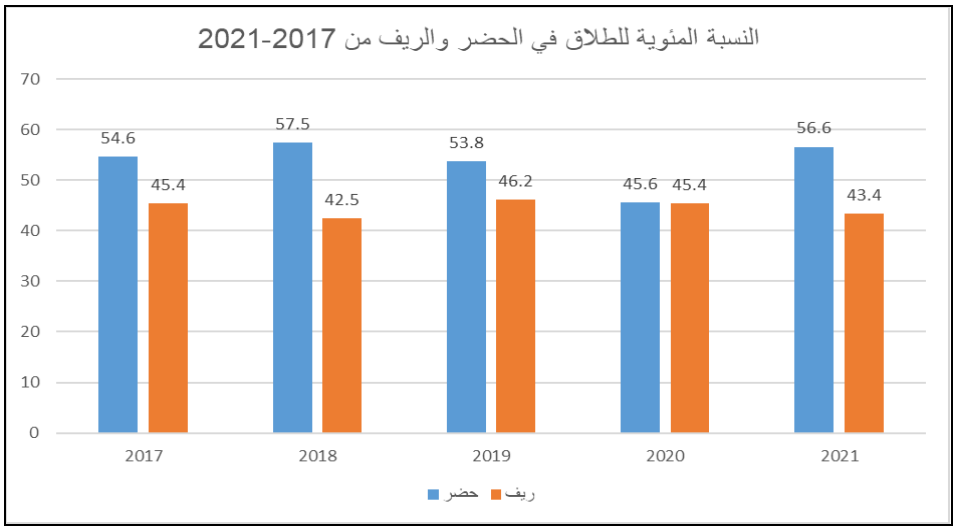

شكل رقم (٣) تباينات حالات الطلاق بين الريف والحضر في الفترة ما بين ٢٠١٩- ٢٠٢١

تشير البيانات في عمومها إلي أن معدلات الطلاق ترتفع في الحضر عنها في الريف (بلغت حالات الطلاق في الحضر عام ٢٠٢١ حوالي ١٤٤٣٠٥ حالة بنسبة ٥٦.٦%، بينما وصلت في الريف في نفس السنة إلي ١١٠٤٧٢ حالة بنسبة ٤٣.٤%). ويمكن أن يفسر هذا التباين بين معدلات الطلاق في الريف والحضر من خلال ما يتاح للمجتمعات الحضرية من انفتاح علي الثقافة الحديثة، وارتفاع معدلات التعليم الذي يؤدي بدوره إلي مزيد من الفردية والاستقلال (طه نادي درويش حسين، ٢٠٢٣).

ولكن رغم ارتفاع حالات الطلاق في المحافظات الحضرية علي العموم مقارنه بالمحافظات الريفية إلا أن هناك قدراً من التباين داخل المحافظات الحضرية ذاتها. ينعكس ذلك في الجدول التالي الذي يعرض لمعدلات الطلاق في المحافظات الحضرية.

جدول رقم (٤) معدلات الطلاق لكل الف من السكان

المحافظة	المعدل لكل الف من السكان
القاهرة	٥.٤
الجيزة	٢.٦
الإسكندرية	٤.١
السويس	٥.٤
الإسماعيلية	٣.٣
بورسعيد	٣.٨

تؤكد هذه التباينات أنه علي الرغم من ارتفاع حالات الطلاق في الحضر بشكل عام إلا ان ثمه ظروفاً خاصة داخل كل محافظة يمكن أن تخلق تباينا بينها وبين المحافظات الأخرى، ويتضح ذلك في اختلاف محافظتي الإسماعيلية وبورسعيد عن بقية المحافظات، وانخفاض محافظة الإسكندرية عن محافظتي السويس والقاهرة.

٤-تباينات الطلاق وفقا لمتغيري العمر والنوع:

يعرض الجدول التالي لحالات الطلاق موزعة علي الفئات العمرية والنوع ويكشف الجدول علي ان الطلاق يتزايد بحده في الاعمار الصغيرة، كما يكشف علي ان الاناث يتفوقن علي الذكور في نسب الطلاق ويبلغ هذا التفوق مداه في الفئات العمرية الأقل:

جدول رقم (٥) توزيع نسب الطلاق وفقا للسن والنوع

فئات السن	ذكر	انثي
١٨-٢٠	٠.٢	٣.٧
٢٠-٢٥	٤.٤	١٦.٢
٢٥-٣٠	١٣.٢	١٧.٨
٣٠-٣٥	١٩.٨	١٧.٧
٣٥-٤٠	١٨	١٥.٦
٤٠-٤٥	١٣.٦	١٢.١
٤٥-٥٠	٩.٨	٧.٦
٥٠-٥٥	٧.٦	٤.٦
٥٥-٦٠	٥.٧	٢.٧
٦٠-٦٥	٣.٧	١.٣
٦٥-٧٠	٢.٢	٠.٤
٧٠فاكثر	١.٩	٠.٣

قد تم تقسيم الفئات العمرية التي يعرضها الجدول إلي ثلاث فئات عمرية تبدأ الفئة الاولي من سن ١٨ إلي أقل من ٤٠ عام والثانية تبلغ من ٤٠ إلي أقل من ٦٠ عام، والثالثة ٦٠فاكثر، وقد كشف هذا التوزيع علي ان الطلاق يزداد بحدة في الفئة العمرية الاولي حيث بلغت نسبة المطلقين في هذه الفئة ٥٥.٦ %للذكور ٧١ % للإناث. وتناقصت هذه النسبة لتبلغ ٣٦.٧% للذكور و٢٧% للإناث في الفئة العمرية الثانية. أما في الفئة الثالثة (أكثر من ٦٠عام) فقد تضاءلت النسبة لتصل إلي ٧.٧% للذكور ٢ % للإناث.

٥-التعليم ومعدلات الطلاق:

يمثل التعليم متغير ذو دلالة كبيرة عند الحديث عن أية ظاهرة اجتماعية، وله دلالة خاصة عند الحديث عن الطلاق، والتي أحدثت اختلافاً على عدة أصعدة حيث تذهب بعض الآراء الى القول بأن التعليم ونوعيته من شأنه أن يحد من انتشار معدلات الطلاق، كما أن البعض الآخر يرى أن التعليم يذهب إلى أبعد من ذلك حيث التأكيد على أن نوعية التعليم الذي يتلقاه الفرد له تأثير على ظاهرة الطلاق (صليحة طيطي، محمد وصالي، ٢٠٢٤)، ونوضح فى التالي هذا النوع من التباينات:

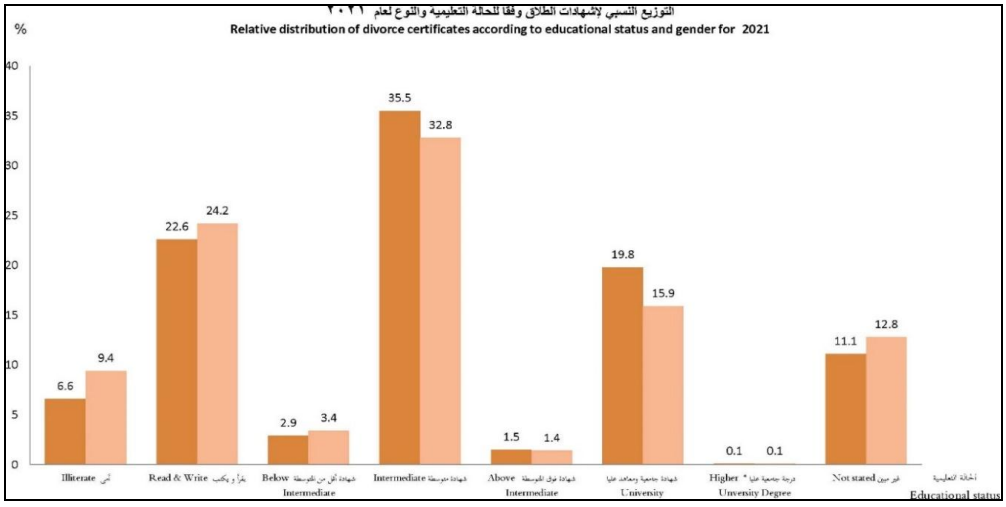

شكل رقم (٤) توزيع اشهادات الطلاق وفقاً للحالة التعليمية والنوع لعام ٢٠٢١

تشير البيانات الاحصائية كما هو مبين فى الشكل على وجود حالة من التفاعل بين ظاهرة الطلاق ومتغير التعليم، إذ يمثل أصحاب التعليم المتوسط الأعلى نسبة فى وقوع حالات الطلاق بينهم وذلك على مستوى الذكور والاناث، حيث سجلت نسبة الذكور٣٥.٥% فى حين سجلت الاناث نسبة أقل بمسافة بسيطة بلغت ٣٢.٨% من الحاصلين علي الطلاق، تلاهم فى الترتيب

من حيث نسبة حالات الطلاق من لديهم القدرة على القراءة والكتابة والتي سجلت فيها الإناث نسبة أعلى من الذكور بفارق بلغ حوالي ٢% حيث سجلت نسبة المطلقات ٢٤.٢% فى مقابل ٢٢.٦% لصالح المطلقين، ومن الملفت للنظر أن الذي جاء فى المرتبة الثالثة الحاصلين على تعليم جامعي حيث سجل الذكور الحضور الأكبر بنسبة بلغت ١٩.٨% بينما سجل الاناث نسبة ١٥.٩%، وقد تفسر هذه النتيجة بحرص الاسر ذات التعليم العالي علي تكوين أسر نووية صغيرة تحافظ علي نفسها مستقرة عبر الزمن.

وبناء على ماسبق من بيانات تعكس واقع الطلاق في المجتمع المصري نستنتج:

- يزداد معدلات الطلاق عبر الزمن بنسبة ليست كبيرة تتوافق مع المعدلات العالمية بل وتقل عنها في بعض الأحيان.
- المحافظات الحضرية أكثر المحافظات في معدلات الطلاق، فثمة علاقة طردية بين التحضر وزيادة أعداد حالات الطلاق.
- تزداد معدلات الطلاق في السن الأصغر وتتناقص مع تقدم العمر.
- تزداد معدلات الطلاق في فئة التعليم المتوسط، وتتناقص مع التعليم الجامعي.

سادسًا: واقع مشكلة الطلاق في المجتمع المصري من خلال بيانات الدراسة الميدانية

نعرض في هذا الجزء نتائج البحث الميداني الذي أُجرى على عينة قوامها ١٠٠٠ مفردة مختارة من خمس محافظات هي: (القاهرة – الغربية الدقهلية – المنيا – قنا)، وفقاً للمحاور الأساسية التي غطتها استمارة البحث، وهي:

١- تصورات أفراد العينة حول مشكلة الطلاق.
٢- العوامل الفاعلة في إنتشار الطلاق.
٣- الآثار المترتبة على الطلاق (نحو رؤية ما بعدية).
٤- مقترحات أفراد العينة حول سبل المواجهة للحد من إنتشار الطلاق.

١- التصورات حول الطلاق:

يشهد المجتمع المصري تغيرات سريعة – اجتماعية واقتصادية- ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسائل تتعلق بالأسرة، وسنتناول فيما يلي تصورات أفراد المجتمع حول الطلاق، وذلك للتعرف على تصورات أفراد العينة عن واقع الطلاق، وكيف ترى الأطراف المختلفة الطلاق، والتعرف على مدى انتشار الطلاق بين شرائح المجتمع المتنوعة (كبار- شباب / ريف- حضر / أغنياء – فقراء / وأقارب – غير أقارب)، **وذلك على النحو التالي:**

أ- كيف يقع الطلاق؟

هل يقع الطلاق بمجرد إلقاء اليمين؟ أم الطلاق الذي يقع على يد مأذون؟ ام أنه يحدث بمجرد الإنفصال بين الزوجين، الجدول التالي يوضح تصورات العينة حول ماهية الطلاق وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (٦) تصورات عينة الدراسة حول الكيفية التي يصبح بها الطلاق واقعاً بالفعل وفقاً لمتغيري السن والنوع الاجتماعي

التصورات لكيفية وقوع الطلاق		الفئات العمرية					الاجمالي	النوع الاجتماعي		الاجمالي
		اقل من ٢٠	٢٠-٣٠	٣٠-٤٠	٤٠-٥٠	٥٠ فأكثر		ذكر	انثى	
الطلاق الذي يقع بإلقاء اليمين	ك	٤٥	١٦١	١١٢	٦١	٤٢	٤٢١	٢٣٨	١٨٣	٤٢١
	%	%٤٩,٥	%٥١,٣	%٣٥,٢	%٣٢,٨	%٤٦,٢	%٤٢,١	٤٧,٥	%٣٦,٧	%٤٢,١
الطلاق الرسمي على يد مأذون	ك	٣٤	١٣١	١٧٧	١٠٢	٤٥	٤٨٩	٢٣١	٢٥٨	٤٨٩
	%	%٣٧,٤	%٤١,٧	%٥٥,٧	%٥٤,٨	%٤٩,٥	%٤٨,٩	%٤٦,١	%٥١,٧	%٤٨,٩
مجرد انفصال بين الزوجين أعتبره طلاق	ك	١٢	٢٢	٢٩	٢٣	٤	٩٠	٣٢	٥٨	٩٠
	%	%١٣,٢	%٧,٠	%٩,١	%١٢,٤	%٤,٤	%٩,٠	%٦,٤	%١١,٦	%٩,٠
الاجمالي	ك	٩١	٣١٤	٣١٨	١٨٦	٩١	١٠٠٠	٥٠١	٤٩٩	١٠٠٠
	%	%٩,١	%٣١,٤	%٣١,٨	%١٨,٦	%٩,١	١٠٠	%٥٠,١	%٤٩,٩	١٠٠

تُظهر بيانات الجدول حول تصورات العينة عن الكيفية التي يقع بها الطلاق وفقاً لمتغيري السن والنوع الاجتماعي إلى التالي:

- تُشير البيانات الاجمالية إلى وجود خلاف حول الطريقة التي يقع بها الطلاق، فحوالي ٤٢% من العينة يرون أنه يقع بإلقاء اليمين، وحوالي ٤٩% يرون أنه يجب أن يقع على يد مأذون.
- تشير البيانات حسب السن إلى أن أعلى نسبة فيمن يرون أن الطلاق الرسمي هو الذي يقع على يد مأذون، جاءت في الفئة العمرية من(٣٠ – ٤٠ سنة) بنسبة بلغت (٥٥,٧%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفئة العمرية من (٥٠-٤٠ سنة) وبلغت نسبتهم (٥٤,٨%)، في حين جاءت نسبة من يرون أن الطلاق هو الذي يقع بإلقاء اليمين في الفئة العمرية (٢٠ -٣٠ سنة ٥١,٣%)، وتلاها في الترتيب الفئة العمرية (أقل من ٢٠ سنة) حيث بلغت نسبتهم (٤٩,٥%)، بينما تضاءلت بشكل ملحوظ نسب من يرون أن الطلاق هو مجرد الانفصال بين الزوجين.
- تشير البيانات حسب النوع الاجتماعي بأن هناك اختلافا بين الذكور والاناث حول الكيفية التي يصبح بها الطلاق واقعاً بالفعل: حيث جاءت نسبة من يرون أن الطلاق هو الطلاق الرسمي على يد مأذون (٤٦,١% من الذكور) مقابل (٥١,٧% من الاناث)، بينما جاءت نسبة من يرون أن الطلاق هو الذي يقع بإلقاء اليمين (٤٧,٥% من الذكور) مقابل (٣٦,٧% من الاناث)، في حين جاءت نسبة من يرون أن الطلاق يقع بمجرد الانفصال بين الزوجين متدنية بشكل ملحوظ حيث جاءت نسبة (الذكور ٦,٤%)، مقابل (١١,٦% من

الإناث). وبتلك النتائج يمكن القول بأن معظم أفراد عينة الدراسة يرون أن الطلاق يصبح واقعاً فعلياً عندما يكون بشكل رسمي على يد المأذون، مقابل من يرون أن الطلاق يقع بإلقاء اليمين، وهذه النسبة تعكس مدى الرغبة من أفراد المجتمع بضرورة إصدار قانون يُقضي بعدم الاعتراف بوقوع الطلاق إلا بالطلاق الذي يقع على يد المأذون، وحظر الطلاق الشفهي وألا يتم الاعتراف إلا بالطلاق الموثق (محمد علي مهدي عثمان،٢٠٢١). أما نسبة من يرون أن الطلاق يقع بمجرد الانفصال بين الزوجين فقد كانت ضيئلة بشكل ملحوظ، وهذا معناه أن الانفصال ليس ثقافة يعترف بها المجتمع.

ب- الآثار الإيجابية والسلبية للطلاق:

١- جدول رقم (٧) كيف يُعرف أفراد العينة الآثار الايجابية والسلبية للطلاق وفقاً لمتغيري المستوى التعليمي والنوع الاجتماعي

التصورات		الحالة التعليمية						الإجمالي	النوع الاجتماعي		الاجمالي
		أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	ثانوية	تعليم جامعي	فوق جامعي		ذكر	انثى	
حل لكثير من المشكلات داخل الاسرة	ك	٨	١٤	٢٤	٦٦	٦٣	٧	١٨٢	١٠٧	٧٥	١٨٢
	%	%٢٠.٥	%٢٨.٠	%٢٠.٢	%١٦.٥	%١٧.٥	%٢٣.٣	%١٨.٢	%٢١	%١٥,٠	%١٨,٢
عدم القدرة علي إدارة المشكلات الزوجية	ك	١٠	١٠	٤٨	١٥٢	١٢٤	١٢	٣٥٦	١٨٠	١٧٦	٣٥٦
	%	%٢٥.٦	%٢٠.٠	%٤٠.٣	%٣٧.٩	%٣٤.٣	%٤٠.٠	%٣٥.٦	%٣٥,٩	%٣٥,٦	%٣٥,٦
تعبير عن حالة الأنانية من الزوجين	ك	٩	١٠	٢٠	٦٤	٤٢	٢	١٤٧	٦١	٨٦	١٤٧
	%	%٢٣.١	%٢٠.٠	%١٦.٨	%١٦.٠	%١١.٦	%٦.٧	%١٤.٧	%١٢,٢	%١٧,٢	١٤,٧
اعطاء مزيد من الاستقلالية للمرأة	ك	٤	٢	٣	٢٥	٢٤	٢	٦٠	٢٢	٣٨	٦٠
	%	%١٠.٣	%٤.٠	%٢.٥	%٦.٢	%٦.٦	%٦.٧	%٦.٠	%٤,٤	%٧,٦	%٦,٠
حل له عواقب وخيمة علي الأبناء	ك	٨	١٤	٢٤	٩٤	١٠٨	٧	٢٥٥	١٣١	١٢٤	٢٥٥
	%	%٢٠.٥	%٢٨.٠	%٢٠.٢	%٢٣.٤	%٢٩.٩	%٢٣.٣	%٢٥.٥	%٢٦,١	%٢٤,٨	%٢٥,٥
الإجمالي	ك	٣٩	٥٠	١١٩	٤٠١	٣٦١	٣٠	١٠٠٠	٥٠١	٤٩٩	١٠٠٠
	%	٣.٩	٥	١١.٩	٤٠.١	٣٦.١	٣	١٠٠	٥٠	٥٠	١٠٠

تكشف البيانات المعروضة في الجدول السابق عن الآتي:

- يدرك الأفراد أن الطلاق قد يكون له فوائد إيجابية مثل حل المشكلات العالقة بين الزوجين بنسبة ١٨,٢%، وجاءت نسبة من يرون أن الطلاق حل للتغلب على مشكلات عدم القدرة على إدارة المشكلات الزوجية ٣٥,٦%، أما نسبة من يرون أن الطلاق يعطي مزيد من الاستقلالية للمرأة ٦%، ولكنهم رغم ذلك يدركون أيضاً أن للطلاق عواقب وخيمة، فهو يعكس قدراً من الأنانية في القرار، وجاءت نسبة من أكدوا ذلك١٤,٧%، كما أن له عواقب وخيمة على الأبناء بنسبة ٢٥,٥%.
- وبالتعمق في تحليل البيانات وفقاً لمتغيرات النوع والعمر والتعليم، اتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين الذكور والإناث، أو بين المستويات التعليمية المختلفة، أو الفئات العمرية المختلفة، الأمر الذي يؤشر على وجود شبه إتفاق حول الجوانب الايجابية والسلبية في الطلاق.

ج- التصورات حول أكثر الفئات إقبالاً على الطلاق:

تكشف البيانات الموجودة في الشكل رقم (٥) المرتبطة بتصورات عينة الدراسة حول أكثر الفئات إقبالاً على الطلاق ما يلي:

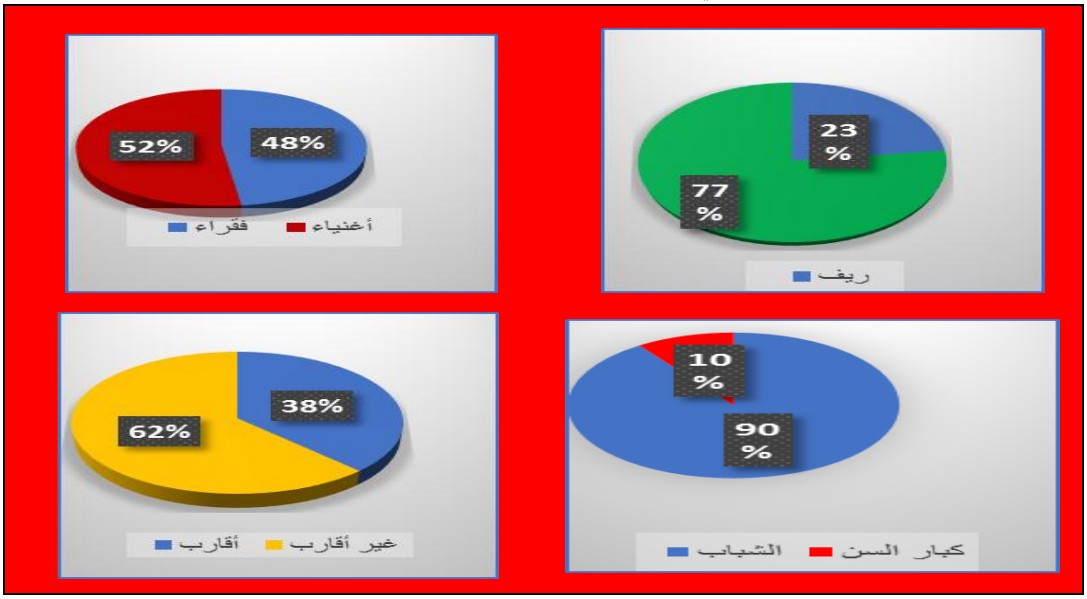

شكل رقم (٥) تصورات عينة الدراسة لمدى انتشار الطلاق بين شرائح المجتمع

- **من حيث السن:** يتضح من خلال البيانات أن أفراد العينة يرون بأن الطلاق أكثر انتشاراً بين الشباب حيث جاءت نسبتهم (٩٠%)، مقابل (١٠% من كبار السن)، وهذا يتوافق مع

ما تم الاشارة إليه في التقرير السنوي لإحصاءات الزواج والطلاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لعام ٢٠٢٢، فقد أشار التقرير إلى أن أعلى نسبة طلاق قد سجلت في الفئة العمرية من (٢٥ – ٣٥ سنة) فقد بلغ عدد الاشهادات بها ٤٨٣٤٢ إشهاداً بنسبة ١٩,٨%.

- **أما من حيث محل الاقامة (ريف – حضر)**: يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في معدلات الطلاق بين الحضر والريف، حيث تشير التصورات إلى أن الطلاق أكثر انتشارا في (الحضر بنسبة ٧٧%)، مقابل (٢٣% في الريف)، ويمكن تفسير ذلك بأن التقاليد الاجتماعية الموروثة لاتزال تحكم العلاقات الإنسانية في الريف، ولايزال هناك خوف من الطلاق ومن نظرة المجتمع للمطلقة؛ فقد لا ترغب المرأة في الطلاق أحياناً خوفاً من وصمة المجتمع لها والنظرة السيئة للمرأة المطلقة وقلة فرصها في الزواج مرة أخرى(أشرف محمد العزب، ٢٠١٧).
- **من حيث الطبقة الاجتماعية:** أشارت البيانات إلى أنه لاتوجد فروق ذات دلالة في معدلات الطلاق بين الأغنياء أو الفقراء، حيث جاءت نسبة (الأغنياء ٥٢%) مقابل (٤٨% الفقراء)، ومن الممكن تفسير ذلك بأن الضغوط المالية ليست هي السبب الوحيد الذي يُحدث الطلاق، بل أن مشكلة الطلاق يحكمها العديد من العوامل والأسباب المتداخلة والمتشابكة سواء اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو نفسية أو شخصية (هاني محمد إبراهيم عزب، ٢٠٢٤).
- **في حين جاءت تصورات أفراد العينة لمدى انتشار الطلاق بين الأقارب عن غير الأقارب:** أن الطلاق أكثر انتشارا بين غير الأقارب حيث بلغت نسبتهم ٦٢% مقابل ٣٨% من الأقارب، ربما يكون مرجع ذلك؛ بأن هذا النوع من الزواج يتسم بوجود علاقات قرابة تحكم الزوجين قد تجعلهما يتجاوزان خلافاتهما.

د- التصورات حول زيادة معدلات الطلاق:

تشير بيانات الجدول رقم (٨) التالي: إلى أن ٩٨,٥% من عينة الدراسة يرون أن هناك زيادة كبيرة في معدلات الطلاق، مقابل ١,٥% يرون أن معدلات الطلاق لم تزد، وهذه النتيجة تجعلنا نشير إلى التقرير العالمي للسكان لعام ٢٠٢٢، حيث أشار إلى أن مصر احتلت المرتبة العشرين

في معدلات الطلاق حول العالم ٢٠٢٢، بتسجيل ٢,٣ حالة طلاق لكل ١٠٠٠ من السكان، كما أشارت البيانات الأخيرة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى زيادة معدلات الطلاق في مصر في عام ٢٠٢٢ بنسبة ١٤,٧% عن عام ٢٠٢١. ويمكن تفسير ذلك إلى غياب سلطة الأسرة على الأبناء بعد الزواج مما جعل قرار الطلاق قرارا فرديا، ولم يعد قرار عائلي، كما أن تربية الشباب على عدم تحمل المسئولية حتى في تكاليف الزواج التي تساهم فيها الأسر بنسبة كبيرة، جعلت المتزوجين حديثاً يفقدون القدرة على التضحية من أجل استمرار الأسرة (وليد رشاد وآخرون، ٢٠٢٠)، وأيضاً تحول الحياة للنزعة المادية ساهم في زيادة نسبة الطلاق، كما أن تنحي بعض الرجال عن تحملهم لواجباتهم الأسرية؛ جعل الزوجات تنظر لهم كعبء عليها يضاف الى عبء الأطفال، وبالتالي يصبح الطلاق هو الحل الأمثل.

جدول رقم (٨) تصورات عينة الدراسة حول زيادة أو نقصان معدلات الطلاق في مصر

رؤية عينة الدراسة لحالات الطلاق في مصر		
المتغيرات	ك	%
بتزيد	٩٨٥	٩٨.٥
بتقل	١٥	١.٥
الاجمالي	١٠٠٠	١٠٠

٢- العوامل الفاعلة في زيادة معدلات الطلاق:

الطلاق كأي ظاهرة اجتماعية أخرى؛ له جذور مختلفة وأسباب وعوامل متعددة ينبغي معرفتها ودراستها بشكل دقيق لنستطيع تجنب حدوثها، ولهذا يجب علينا أن نتعرف على هذه العوامل الفاعلة في حدوث الطلاق، ولقد تعرفنا من قبل على بعض العوامل المشتقة من قراءة الدراسات السابقة، ونحاول هنا أن نتعرف عليها من خلال الدراسة الميدانية الكمية.

أ- **ترتيب عوامل الطلاق:**

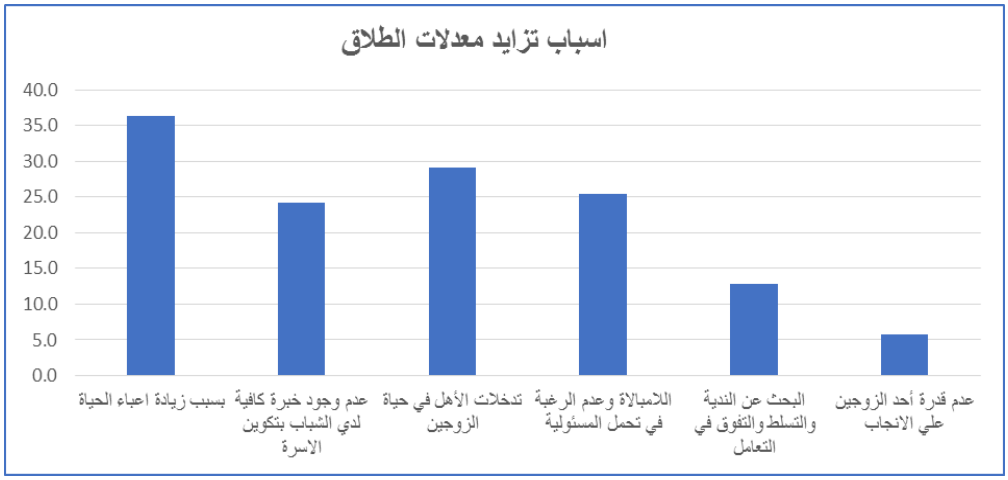

بقراءة البيانات حول تصورات أفراد العينة للعوامل الفاعلة في زيادة الطلاق، يتضح أن عوامل تزايد معدلات الطلاق في المجتمع المصري حسبما رتبتها عينة الدراسة جاءت كالتالي:

- **جاءت زيادة الأعباء الاقتصادية في المرتبة الأولى:** حيث ترى عينة الدراسة أنها من أكثر العوامل الفاعلة في الطلاق، وقد بلغت نسبة من يرون ذلك (٣٥%)، ونستدل من ذلك على أن الاقتصاد يعتبر من أكبر المؤثرات على العلاقات الاجتماعية، فقلة الدخل وزيادة الأعباء المالية وعدم الالتزام بالإنفاق تتسبب في الخلافات الأسرية التي كثيرا ما تنتهي بالطلاق، وفي ظل الأزمة الاقتصادية وما نتج عنها من ارتفاع الأسعار وارتفاع نسب البطالة، تزايدت الضغوط المالية، وقد انعكست تلك الازمات على واقع الأسر المصرية ومعاشها وسلوكها مما أدى إلى إنهيار بعض الأسر وظهور كثير من المشاكل التي تزيد من حدوث الطلاق (دعاء أحمد عوض مصطفى مرعى، ٢٠٢٣).
- **وفي المرتبة الثانية:** جاءت تدخلات الأهل في حياة الزوجين بنسبة (٣٠%)، حيث أكد أفراد العينة على أن تدخل الأهل في الشئون الخاصة بالزوجين خاصةً تلك التدخلات في حالات الخلاف بين الزوجين يعد من العوامل المهمة التي تساعد على حدوث الطلاق؛ خاصةً إذا تم دخول طرف من الأهل أو الأقارب دخولاً متحيزاً متعصباً، فإنه سيؤدي إلى إشعال هذه الخلافات وتعميقها وتعقيدها أكثر مما هي عليه، ولكن هذا لا يعني أن يبتعد الأهل عن هذه الخلافات دائما ودون استثناء، إلا أن دخولهم حينما تكبر المشكلة وتخرج

عن كونها خلافاً جزئياً جانبياً يكون لصالح العلاقة الزوجية ودوامها؛ خصوصاً إذا كان تدخلاً خالياً من التعصب والانحياز للإصلاح بين الزوجين (سارة محمد حنش الشهري (٢٠٢٢).

- أما السبب الثالث من أسباب تزايد معدلات الطلاق هو: اللامبالاة وعدم الرغبة في تحمل المسئولية حيث بلغت نسبته (٢٥%)، نستدل من ذلك أن الشباب عند وجود مشكلات في حياتهم الزوجية يضعون الطلاق كحل أول لجميع المشاكل الزوجية بهدف الهروب من مسئوليات الزواج والأبناء.
- من اللافت للانتباه أن العامل المتصل بعدم وجود خبرة كافية بين الشباب جاء في المرتبة الرابعة بنسبة ٢٠%، وهو عامل يشير ضمنياً إلى عملية التسرع في الزواج وتزويج الأبناء والبنات في سن صغيرة.
- جاء عدم قدرة أحد الزوجين على الانجاب كواحد من العوامل الفاعلة في حدوث الطلاق في الترتيب الأخير بنسبة ٥%، على الرغم من أن الانجاب هو الهدف الأصيل في الزواج.

الشكل رقم (٧) يوضح مجمل أسباب الطلاق من وجهة نظر عينة الدراسة

ب- الطلاق ووسائل التواصل الاجتماعي:

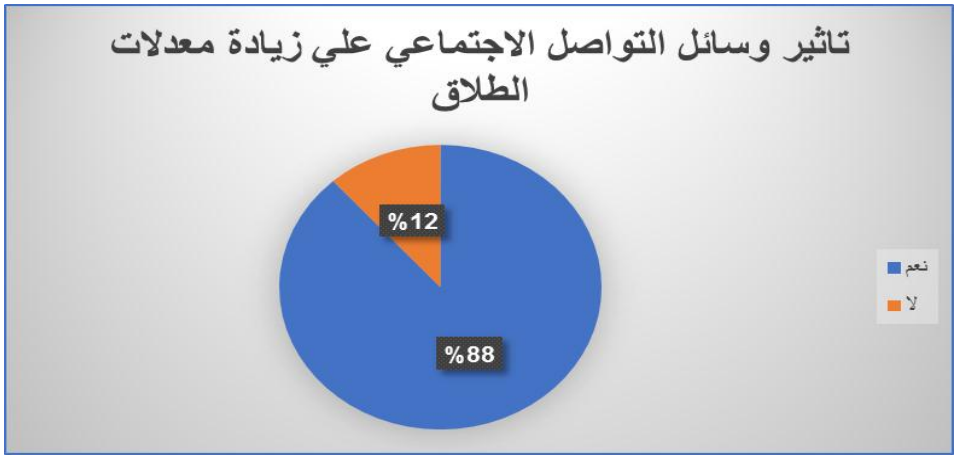

شكل رقم (٨) تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على زيادة معدلات الطلاق

تعكس البيانات أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة ترى أن وسائل التواصل الاجتماعي لها تأثير كبير على زيادة معدلات الطلاق، حيث أكد على ذلك (٨٨%)، مقابل (١٢%) ممن يرون أن وسائل التواصل ليس لها تأثير على حدوث الطلاق، وبهذه النتيجة يتبين أن المجتمع المصري يعيش واقعاً جديداً يتسم بتسارع وتيرته في ظل التطور التكنولوجي الذي يطغى على النسق القيمي لأفراد المجتمع حيث تمثل وسائل التواصل الاجتماعي عاملاً فاعلاً في التأثير بشكل قاطع حالياً على حياة الأفراد (حسين حسنى عطية، ٢٠٢١)، وقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن هذه الوسائل كانت السبب الرئيسي في حوادث الخيانة الزوجية وإحداث حالة من الخرس الزوجي في المنزل بسبب انشغال كل من الزوج والزوجة بمتابعة هذه المواقع لأوقات طويلة والاستغناء بها عن الحوار مع الطرف الآخر، كما أسهمت أيضاً في رفع التوقعات التي يريدها كل طرف من الطرف الآخر (عبدالفتاح عبدالرحيم المسماري، 2024).

ج- متى يكون الطلاق حتمياً:

حاولنا أن نتعرف على وجهة نظر أفراد العينة في العوامل التي تجعل الطلاق حتمياً.

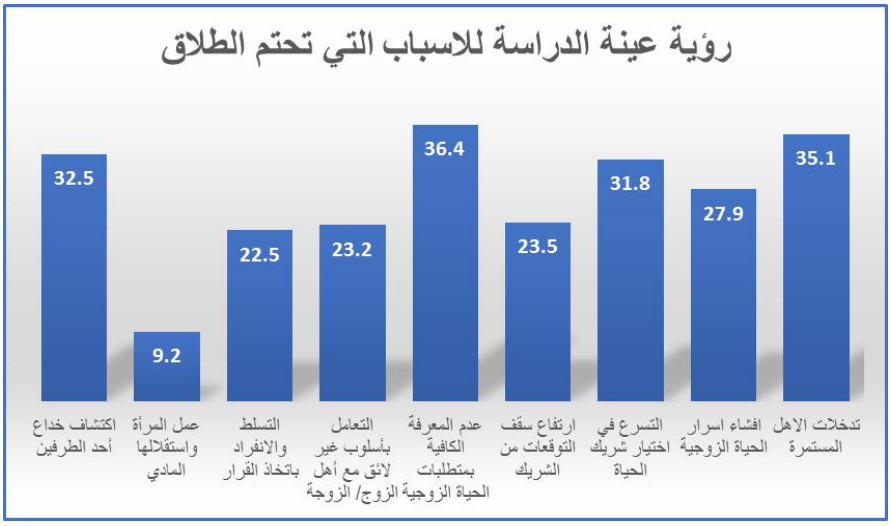

شكل رقم (٩) رؤية عينة الدراسة للأسباب التي تحتم الطلاق

تكشف قراءة البيانات عن عدد من الاعتبارات الدالة على الأسباب التي تزيد من حتمية الطلاق:

- فقد جاء سبب عدم المعرفة الكافية بمتطلبات الحياة الزوجية من أكثر الاسباب التي تحتم الطلاق حيث بلغت نسبة من أكدوا ذلك ٣٦,٤%، وهذا يجعلنا نؤكد على أن الزواج مشروع

يمثل شراكة حقيقية بين الزوجين لقيام أسرة سعيدة متكاملة قائمة على المودة والرحمة والرعاية للأولاد، وللزواج حقوق وواجبات على كل واحد من الزوجين تجاه الآخر، فإذا قاما بها قامت بينهما العشرة بالمعروف، أما إذا أهمل أحدهما بما عليه من واجبات تجاه الآخر فإن ذلك يكون مدعاه للنفور والشقاق بينهما ويكون سبباً في حدوث الطلاق (عائشة بنت راشد، وفاكر محمد الغرايبة،٢٠٢١).

- وجاءت تدخلات الأهل المستمرة في مرتبة ثانية من الأسباب التي تجعل الطلاق أمراً حتمياً فقد بلغت نسبة من يرون ذلك من أفراد العينة ٣٥,١%، ويمكن تفسير ذلك بأنه يجب أن يكون الأصل من تدخل الأهل ان يستفيد الزوجان من توجيهاتهم، وأن تكون هذه التوجيهات من أجل قيام الأسرة السعيدة، ولكن عندما تخرج هذه التدخلات عن المنحى الموضوعي الحيادي وتأخذ منحى التدخل في حياتهما لتحقيق أهداف خاصة بسيطرة أحد الطرفين على الآخر (محمد الحوراني، وحسين محمد العثمان، ٢٠٢١)، وغير ذلك من التدخلات التي تُحدث انتهاكاً حقيقياً لخصوصية العلاقة الزوجية وبما يزيد من فرص عدم قدرة الزوجين على التفاهم والوصول إلى حلول لمشكلاتهم وزيادة الفجوة بين الزوجين، كل ذلك يؤدي بأن تنتهي العلاقة بالطلاق وتفكك الأسرة.
- أما اكتشاف خداع أحد طرفي العلاقة الزوجية؛ فقد جاء في الترتيب الثالث بنسبة ٣٢,٥%، وقد يكون الخداع بإخفاء بعض العيوب سواء الخلقية أو الخُلُقية أو إخفاء بعض السلوكيات ولكن سرعان ما تظهر بعد الزواج ولذلك قد تكون سبباً في وجود كثير من المشكلات التي قد تؤدي إلى الطلاق في كثير من الأحيان.
- أما التسرع في إختيار شريك الحياة قد جاء في الترتيب الرابع بنسبة ٣١,٨%، ونستدل من ذلك إن كان الإختيار سليماً دامت العشرة، وإن كان الإختيار سيئاً كان سبباً في وقوع التنازع والنفور والشقاق ثم الطلاق، فالأصل في الاختيار قائم على التوافق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي؛ وقد تختلف ثقافة كل من الزوجين عن الآخر فلكل فرد نظرته الخاصة في الحكم على الأشياء، وهذا الاختلاف أمر طبيعي ولكن إذا لم يحاول كل واحد منهما أن يسعى إلى التقارب أو التنازل فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى حدوث الطلاق.
- وقد جاء كل من افشاء الحياة الزوجية، وارتفاع سقف التوقعات من الشريك، في الترتيب الأخير مع عمل المرأة واستقلالها المادي. وهذا دلالة على أن هذه الأسباب ليست أسباباً جوهرية من وجهة نظر عينة الدراسة في حدوث الطلاق حيث جاءت بنسب ضئيلة.

٣- الآثار المترتبة على الطلاق (نحو رؤية ما بعدية)

يشهد المجتمع المصري العديد من التحديات والمشكلات التي أفرزتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل، ولكن من أخطر هذه التغيرات ما يحدث في الأسرة، باعتبارها نواة كل المجتمعات؛ فبها ينهض المجتمع أو ينتكس، وذلك يرجع إلى أهمية الأسرة وتأثيرها على أفرادها الذين يعتبرون جزءاً من المجتمع، ولذلك فإن انفصال الأم والأب يؤثر على الأسرة بشكل كبير، مما ينتج عنه آثاراً سلبية على الفرد والمجتمع ككل (ريمان عيد محمود خالد،٢٠٢١)، ولذلك فقد اتجهنا إلى معرفة أثر الطلاق على الأسرة والمجتمع:

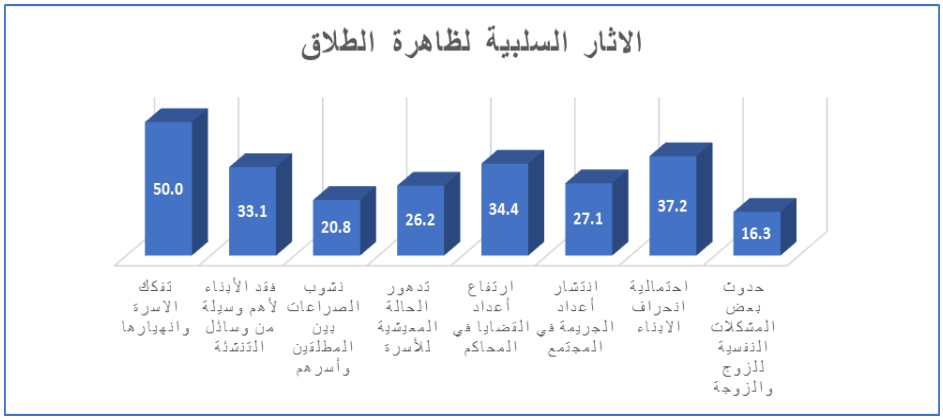

شكل رقم (١٠) الآثار السلبية المترتبة على الطلاق

لقد قامت الباحثة بترتيب **الآثار السلبية المترتبة على حدوث الطلاق** وفقاً لدرجة شدتها كما جاءت في الدراسة الميدانية، وجاءت النتائج على النحو التالي:

- جاء تفكك الأسرة وانهيارها في المركز الأول للآثار السلبية للطلاق بنسبة (٥٠%)، فالطلاق يؤدي إلى التمزق الأسري وحرمان الأولاد من رعاية الوالدين معاً؛ مما يُحدث تشتت للأولاد ويجعلهم عرضة للإصابة باضطرابات نفسية وسلوكية. وقد يعانون أيضاً من ضعف الثقة بالنفس وبالآخرين. وهذا يجعلنا نقول أنه بالرغم من كل ما أصاب المجتمع من تغيرات ستبقى الأسرة هي الملاذ الآمن للإنسان.
- احتمالية انحراف الأبناء بنسبة (٣٧,٢%)، فهذه النسبة تعكس رؤية أفراد العينة لما يُحدثه الطلاق من آثار سلبية كبيرة على الأبناء، حيث أن الطلاق يؤدي إلى خلل في كثير من القيم وذلك لعدم تلقيهم الرعاية اللازمة من قبل الأبوين، وبالتالي لا ينشئون منشأ صحيحاً بسبب غياب أحد الطرفين وهذا ما يمكن أن يؤثر في سلوكياتهم مستقبلاً.

- ارتفاع أعداد القضايا في المحاكم بنسبة (٣٤,٤%)، وهذا يؤشر على أن الطلاق يؤدي الى نشوب الصراعات بين المطلقين، فالطلاق تجربة حياتية مؤلمة حافلة بالتغييرات التي تؤثر سلباً على نحو كبير على حياة الطرفين المطلقين، فتتحول الحياة بينهما من حالة المحبة والوئام إلى حالة من الصراع والنزاع في المحاكم .
- فقد الأبناء لأهم وسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية بنسبة (٣٣,١%)، فلا شك ان الطفولة من أهم المراحل في حياة الإنسان، خاصةً في الفترة المبكرة من حياته التي يعتمد فيها الأبناء على والديهم إعتماداً كلياً بما يحفظ لهم حياتهم، والتنشئة ليست مهمة في حد ذاتها فقط، بل هي الجسر الذي يعبر من خلاله الفرد إلى باقي مراحل حياته، وهي حجر الأساس في بناء شخصيته، ففي مرحلة الطفولة يتشكل الجزء الأكبر من الخصائص الشخصية للطفل (محمد عبد الحميد الطبولي، بسمة عمران، ٢٠٢٠)، وانفصال الوالدين بالطلاق يؤثر على الأطفال ويفقدهم الشعور بالحب والأمان والثقة مما ينعكس سلبا على شخصية الابناء.
- وفيما يخص انتشار أعداد الجريمة في المجتمع جاءت نسبة من أشاروا إلى ذلك (٢٧,١%)، وبتلك النسبة يمكن القول بأن غياب السلطة الأبوية قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات العنف لدى الأبناء والميل إلى مخالفة القوانين وارتكاب السلوك الاجرامي.
- وقد سجل تدهور الحالة المعيشية للأسرة نسبة (٢٦,٢%)، وهذا له دلالة على أن الطلاق قد يؤثر بشدة على الأمور المعيشية للأسرة، فمن الممكن الا يكفي الدخل الذي تحصل عليه الأم تلبية احتياجات أطفالها، وبالتالي تتعرض لضغوط مالية من الممكن أن تُحدث تغيرا في نمط حياتهم المعيشية.
- في حين جاء حدوث بعض المشكلات النفسية للزوج والزوجة في نهاية الترتيب بنسبة (١٦,٣%)، وهذا يُعني أن البناء الأسري الطبيعي هو الذي يحقق الاستقرار ويُبعد أفراده عن مواجهة الأمراض النفسية التي أصبحت شائعة بسبب اختلال التوازن في البناء الأسري، فالطلاق يلعب دورا في تفاقم الأمراض النفسية؛ حيث صُنف الطلاق بأنه أكبر شئ صعب وباعث للتوتر يمكن أن يمر به الانسان (عماد حميدة، موسى مرمون(٢٠٢٠).

٤- سبل وآليات مواجهة مشكلة الطلاق

وفي النهاية لعلنا نلقي نظرة على سبل معالجة المشكلة، كما وردت في استجابات عينة الدراسة الميدانية، حيث يتضح من قراءة البيانات النتائج التالية:

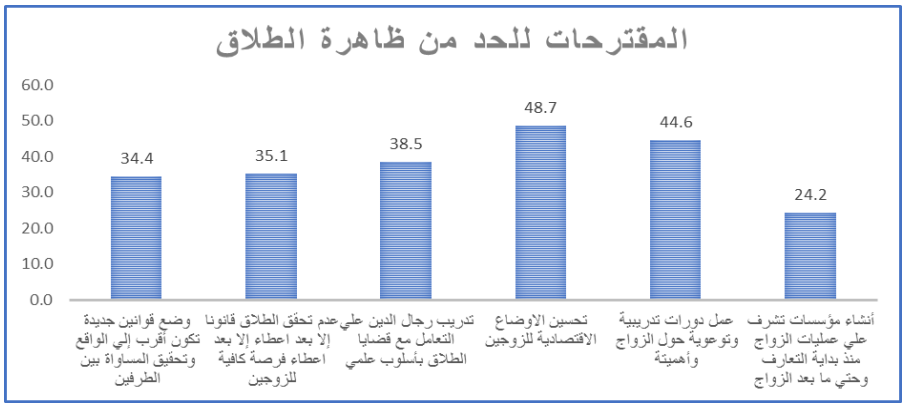

شكل رقم (١١) مقترحات عينة الدراسة لمواجهة مشكلة الطلاق

- احتل تحسين الأوضاع الاقتصادية المركز الأول في المقترحات بنسبة ٤٨,٧%، وهذه النتيجة تسلط الضوء على ان الضغوط الاقتصادية وعدم القدرة على التعامل معها وعدم القدرة على الالتزام بأولويات الإنفاق؛ عندئذ تصبح مسئولية الزواج ثقل على عاتق كل من الزوجين فتكثر الخلافات ومع أي فرصة يظهر شبح الطلاق؛ وهذا يؤشر على أن الموارد المالية عصب الحياة الزوجية.
- وجاء مقترح عمل دورات تدريبة وتوعوية حول الزواج وأهميته، في المركز الثاني بنسبة ٤٤,٦%، وهذا يُعد مؤشراً على مدى الاحتياج إلى المعلومات والمعارف والتوعية بالحقوق والواجبات المتبادلة التي تؤهل الشباب المقبل على الزواج نفسياً واجتماعياً لبناء حياة زوجية سليمة وناجحة يكون عمادها الشراكة التي تقوم على الحب والالتزام والمسئولية.
- وقد جاء تدريب رجال الدين على التعامل مع قضايا الطلاق بأسلوب علمي في المركز الثالث بنسبة ٣٨,٥%، وهذا يعكس أن هناك نسبة ليست بالقليلة ترى أن المشايخ الذين يتعرضون لفتاوى الأسرة ليسوا مؤهلين، وأن التدريب والتأهيل أمر ضروري يحتاجه الفقيه الذي يُفتي في قضايا أسرية خطيرة كالطلاق، فقديماً كان الفقهاء يجمعون بين فقه الشرع، ودراسة علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة، وهذه أمور يحتاجها الفقيه في الإجابة على أسئلة اجتماعية كالزواج والطلاق.
- أما مقترح عدم تحقق الطلاق إلا بعد إعطاء فرصة كافية للزوجين فقد جاء في المركز الرابع بنسبة ٣٥,١%، وهذا يعكس أن رؤية أفراد العينة إلى أنه قد يكون في ذلك محاولة للسيطرة على نسب الطلاق المرتفعة وإعطاء فرصة للزوجين لمراجعة أنفسهم بدلاً من أن يتم الطلاق

بمجرد تفوه الزوج بكلمة في أي لحظة، فكما يُبنى قرار الزواج على التريث والتأني ووضع فترة خطبة لكي يتعرف فيها كل طرف على الآخر؛ فكذلك قرار الانفصال، وهو الأخطر، يحتاج لنفس الشروط، ولذا سماه الله عز وجل (الميثاق الغليظ)، فهذا الميثاق الغليظ كي يُحل، يحتاج إلى أدوات بنفس قوة ربطه، فلا يترك لقرار طائش أو كلمة عابرة (عدي بجاي شبيب (٢٠٢٠).

- وقد جاء وضع قوانين جديدة تكون أقرب إلى الواقع وتحقق المساواة بين الطرفين في المركز الخامس بنسبة ٣٤,٤%، وهذا يعكس عدم الرضا الكافي بالقوانين الحالية، وأن هناك بعض القضايا والمشكلات التي تحتاج إلى حلول تشريعية وصدور قوانين تحقق التوازن للأسرة المصرية.
- وجاء في المركز الأخير مقترح إنشاء مؤسسات تُشرف على عمليات الزواج بنسبة ٢٤,٢%. وهذا يبين أنه يجب أن تكون الدولة حاضرة بمؤسساتها المختلفة لتقديم يد العون والمساندة للأسرة للحفاظ على تماسكها، فتدخل الدولة ضرورة سواء تدخل تشريعي أو توعوي أو إرشادي أو غير ذلك من تدخلات للحفاظ على تماسك الأسرة وحمايتها من التفكك.، فتماسك الأسرة ينعكس على تماسك المجتمع حيث أنها تشكل اللبنة الأهم في بناء المجتمع.

سابعًا- النتائج العامة للدراسة:

جاءت أبرز النتائج على النحو التالي:

١- وجود تزايد مطرد في معدلات الطلاق في مصر خلال العقدين الأخيرين، خاصة بين الفئات العمرية الشابة، وسكان الحضر.

٢- أكدت الدراسة على أن العوامل المؤدية للطلاق تتمثل في: ضعف التوافق بين الزوجين، وتدخل الأهل، هذا بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية وبطالة الزوج، والزواج المبكر، والافتقار للحوار، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت.

٣- أوضحت الدراسة أن للطلاق تأثير سلبي على الأبناء والأسرة والمجتمع، أبرزها: اختلال التنشئة الاجتماعية للأطفال، ومعاناة المرأة المطلقة نفسيًا وماديًا وتفشي نمط "الطلاق العاطفي" والصمت الزوجي.

٤- أثبتت الدراسة أن الطلاق يزداد في الحضر عنه في الريف.

٥- كما تبين أن التعليم المتوسط من أكثر الفئات تعرضًا للطلاق، بينما تقل المعدلات نسبيًا بين الحاصلين على التعليم الجامعي.

٦- النساء أكثر إقدامًا على الطلاق من الرجال، خاصة في الفئات العمرية الأقل من ٣٥ عامًا.

ثامنًا- توصيات الدراسة:

أوصت الدراسة بعدة إجراءات للحد من الظاهرة، على عدة مستويات مختلفة:

*على المستوى التوعوي:

- إطلاق برامج توعية أسرية قبل الزواج وبعده، تتناول مهارات التواصل، والتعامل مع الضغوط.
- إدماج الثقافة الأسرية في مناهج التعليم المدرسي والجامعي.

*على المستوى المؤسسي والديني:

- تفعيل دور المؤسسات الدينية (المسجد والكنيسة) في التوجيه الأسري.
- التشديد على توثيق الطلاق ومنع الاعتداد بالطلاق الشفهي.

*على المستوى الإعلامي:

- إعادة ضبط المحتوى الدرامي والإعلامي الذي يصور الطلاق كحل سهل ومتاح دائمًا.
- إنتاج أعمال فنية تعزز ثقافة الحوار وتحمل المسؤولية.

*على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

- توفير برامج دعم نفسي واجتماعي واقتصادي للمطلقات والأبناء.
- الاهتمام بالتمكين الاقتصادي للمرأة لخفض نسب الطلاق القائم على الاستغلال المادي أو التبعية الاقتصادية.

*تشريعيًا:

- سن تشريعات تنظم سن الزواج، وتحد من الزواج المبكر.
- ضرورة التوسع في مكاتب الإرشاد الأسري بالمحاكم لدراسة الحالات قبل وقوع الطلاق رسميًا.

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٠٠)، إحصاءات الزواج والطلاق، مرجع رقم ٧١-١٢٥١٢/٢٠٠٠، القاهرة، مصر.

٢- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (فبراير ٢٠٢٣)، نشرة إحصائية شهرية، عدد ١٣٢، مرجع رقم ٥٤-٢١١١-٢٠٢٣، القاهرة، مصر.

٣- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (أغسطس ٢٠٢١)، النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام ٢٠٢٠، رقم مرجعي ٧١-١٢١٢١-٢٠٢٠، القاهرة، مصر.

٤- ـــــــــــــــــــــــــــــــ (يوليو ٢٠٢٢)، النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام ٢٠٢١، رقم مرجعي ٧١-١٢١٢١-٢٠٢١، القاهرة، مصر.

ثانيًا- المراجع العربية:

١. أحمد حسين (٢٠١٩)، حقوق أبناء الطلاق الاستضافة مقاربة اجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مج ٥٦، ع ١، ٢٧- ٦٣.

٢. أحمد عبد النعيم عامر (٢٠٢٢)، التفكك الأسري في الوادي الجديد "مشكلة الطلاق نموذجًا"، مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية، مج١، ١٨٩-٢١٦.

٣. احمد محمد عبد الرسول (٢٠٢٣)، ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة: الأسباب والعلاج، مجلة قطاع أصول الدين، (20)، ٢٢٧٥١-٢٤٢٧.

٤. أشرف محمد العزب (٢٠١٧)، أسباب الطلاق وآثاره على النساء والأطفال في بعض القرى المصرية، المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب: المرأة وصناعة المستقبل، جامعة عين شمس – كلية الآداب والمجلس القومي للمرأة، ٢٥٣ – ٣٠٠.

٥. آلاء البرانية (٢٠٢٢)، قراءة في مؤشرات الطلاق في مصر، تاريخ الزيارة نوفمبر ٢٠٢٣، استرجعت من https://2u.pw/apEK83

٦. انجى خيرت أحمد حمزة (٢٠٢١)، المعالجة الدرامية لظاهرة الطلاق في المجتمع المصري: دراسة تحليلية لمسلسل لمطلقات. حوليات آداب عين شمس، مج ٤٩ ، ١٧٥ – ١٨٨.

٧. إنتصار الشبيلي (٢٠٢٣). الأبعاد الاجتماعية للطلاق الصامت في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة الرياض، مجلة العلوم العربية والإنسانية، ١٧(1)، ٤١٩-٤٤٨.

٨. أشرف محمد العزب (٢٠١٧)، أسباب الطلاق وآثاره على النسا والأطفال في بعض القرى المصرية. القاهرة: جامعة عين شمس – كلية الآداب الموتمر الدولي السنوي لكلية الآداب : المرأة .... وصناعة المستقبل، جامعة عين شمسة والمجلس القومي للمرأة، ٢٥٣ – ٣٠٠.

٩. ألاءعبد الله معروف (٢٠١٧)، الطلاق المبكر أسبابه ومظاهره إمارة الشارقة انموذجاً (دراسة ميدانية في امارة الشارقة)، مجلة الآداب، ع١٢١، 554-529.

١٠. آمال صلاح عبدالرحيم، وعدنان أحمد مسلم (١٩٩٤)، أسباب الطلاق في المجتمع السوري: دراسة ميدانية من واقع سجلات المحاكم الشرعية في مدينة دمشق وريفها، شئون اجتماعية، مج ١١، ع ٤٣، ٢٥ – ٥٢.

١١. بدرية بندر القملاس (٢٠١٨)، أثر الطلاق في تنشئة الطفل الكويتي عالم التربية، المجلد ٦٢، العدد ١، أبريل المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية.

١٢. بكر عباس علي حسين (٢٠٢٢)، ظاهرة الطلاق في محافظة ديالي: الأسباب والمعالجات، مجلة دراسات العلوم الإسلامية، ع٤٤، ٢٣٩ – ٢٥٥.

١٣. حسين خلف الله، عبد الرزاق لبصير (٢٠٢٢). الطلاق: أسبابه وآثاره على الأسرة والمجتمع. مجلة العلوم الإنسانية، مج ٩، ع ٣ . ٧٨٢ – ٧٧٠.

١٤. حسين حسنى عطية (٢٠٢١)، استخدامات المتزوجين لوسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بظاهرة الطلاق في المجتمع المصري، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، (جزء أول)، ٦٤١-٦٩٩.

١٥. حفيظة بلميهوب، (٢٠١٥)، أسباب الطلاق وطرق علاجه والوقاية منه، دراسات إسلامية، ع٢٢، ٩٣ – ، ١٣٠

١٦.حنان محي نايف (٢٠١٨)، آثار الطلاق مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٩، العدد ١، جامعة بغداد – كلية التربية للبنات.

١٧.دعاء أحمد عوض مصطفى مرعى (٢٠٢٣)، التحليل المكاني لظاهرة الطلاق في مدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية: دراسة في جغرافية السكان.سلسلة بحوث جغرافية، ع ١٧٩ . ٥٦ – ١.

١٨.ريمان عيد محمود خالد (٢٠٢١)، دور التفكك الأسري في ارتكاب بعض الجرائم بالمجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية. مجلة القراءة والمعرفة، ع ٢٣٤، ٦١ – ٨٨.

١٩.رابح أبراهيم بودبابه (٢٠٠٥)، ظاهرة الطلاق بين الأسباب والآثار: الإمارات العربية المتحدة نموذجا، شؤون اجتماعية، مج ٢٢ ، ع ٨٥، ٥٩ – ٧٨.

٢٠.رمزي أحمد عبدالحي (٢٠٠٥)، دور التربية في الحد من وقوع الطلاق في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية بسببها. مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، مج٤ (ع١).

٢١.زيجمونت باومان، (٢٠١٦) الحداثة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر وهبة رءوف عزت، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

٢٢._____ (٢٠١٦) الحب السائل عن هشاشة الروابط الإنسانية، ترجمة: حجاج أبو جبر وهبة رءوف عزت، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

٢٣.سالي محمود سامي (٢٠١٧)، مشكلة الطلاق لدي للنساء المسنات في المجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية في العوامل الآثار، المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب: المرأة وصناعة المستقبل، القاهرة: جامعة عين شمس – كلية الآداب والمجلس القومي للمرأة، ٣٠١.

٢٤.سمر مجدي إبراهيم، علياء شكري، وآخرون (٢٠٢٢)، الطلاق المبكر في الريف: دراسة ميدانية بإحدى القرى المصرية، *.مجلة بحوث، مج ٢، ع ٥*، ٢ – ٢٥.

٢٥.سارة محمد حنش الشهري (٢٠٢٢)، تقييم واقع ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين لأسلوب العلاج الأسري للحد من حالات الطلاق .مجلة الخدمة الاجتماعية، (73)، ١٨٩-٢١٩.

٢٦.سليم أحمد على القيسي، وقبلان عبدالقادر مبارك المجالي (٢٠٠٠)، أسباب الطلاق في محافظة الكرك – الأردن: دراسة ميدانية، مجلة مركز البحوث التربوية، س ٩ ، ع ١٨، ١٧٣ – ٢١٤.

٢٧. شاكر عواد ضاحي محيسن البركي (٢٠١٥)، تحليل جغرافي لحالات الطلاق المسجلة في محافظة المثنى للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)، بإستخدام ال GIS رسالة ماجستير، غير منشورة جامعة ذي قار، الناصرية.
٢٨. صليحة طيطي، محمد وصالي(2024)، أسباب ارتفاع معدلات الطلاق بمدينة تقرت: دراسة ميدانية علي عينة من المطلقين والمطلقات ٢٠١٠ – ٢٠١٣ رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
٢٩. طه نادي درويش حسين (٢٠٢٣)، الطلاق الإلكتروني: أحكامه والآثار المترتبة عليه. *مجلة الشريعة والقانون، ع ٤١*، ٥٧٧ – ٦٤١.
٣٠. عائشة بنت راشد بن سعود العلوي، و فاكر محمد الغرايبة (٢٠٢١)، أسباب الطلاق وتأثيراته في الأسرة العمانية: دراسة نوعية، مجلة الآداب، ع١٣٨ ، ٤٤٥ – ٤٥٢.
٣١. عدي بجاي شبيب (٢٠٢٠)، الطلاق أسبابه ونتائجه: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الناصرية. مجلة آداب ذي قار، ع ٣٢، ٢٥٣ – ٢٩١.
٣٢. عبد العظيم محمد الأجطل (٢٠١٦)، أحكام الخلع، مجلة البحوث القانونية، المجلد ٣، العدد ٢ جامعة مصراتة – كلية القانون، العراق.
٣٣. عبدالفتاح عبدالرحيم المسماري (2024)، الطلاق الأسباب والعلاج في المجتمع الليبي، مجلة ريحان للنشر العلمي، ع ٤، ١١١ – ١٣٢
٣٤. عماد حميدة، موسى مرمون(٢٠٢٠)، إشكالية تقنين إرادة الزوج في الطلاق بين الأصالة والحداثة دراسة مقارنة مجلة العلوم الإنسانية، ٣١٩-٣٣٧.
٣٥. فاتن فوزي أحمد أصلان (٢٠١٩)، الضغوط الحياتية وعلاقتها بالشعور بالإغتراب لدى السيدات المقبلات على الطلاق: دراسة من المنظور الإيكولوجي في خدمة الفرد، مجلة الخدمة الإجتماعية، ع(٦٢)، ، ج٧، مصر.
٣٦. فاطمة الزهراء خموين (٢٠١٩)، الأسرة والجريمة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تامنغست – معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
٣٧. فضيلة الشعوبي، ومحمد صالي (٢٠١٣)، أسباب انتشار الطلاق في مدينة تقرت: دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات بمدينة تقرت (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ورقلة.

٣٨. كريمة فوداد (٢٠١٧)، أسباب الطلاق وآثاره، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، ع،١١ ج،٢ ١٥١ – ١٧٦.

٣٩.كريمة هرندي (٢٠٢٢)، الطلاق في المجتمع الجزائري بين المفهوم والأسباب، مجلة الحوار الثقافي، مج،١١ ع،١ ٢٥٣ – ٢٦٩ .

٤٠.ماريا فتح الرحمن محمد، وإلياس سعيد سعد (٢٠١٨)، علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية بظاهرة الطلاق في المجتمع السوداني: دراسة ميدانية محلية جبل أولياء منطقة الكلاكلة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النيلين، الخرطوم.

٤١.ماهر أحمد راتب السوسي، محمد كمال السوسي (٢٠١٩)، أثر التقنيات الحديثة في إيقاع الطلاق مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية، المجلد ٦، العدد ٢، صفحات ٧٠٥-٧٠٦جامعة العلوم الإسلامية العالمية – عمادة البحث العلمي.

٤٢.محمد علي مهدي عثمان (٢٠٢١)، الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي في ارتفاع نسب الطلاق، وطرق معالجتها دراسة فقهية معاصرة الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية، ٤١(٢)، ، ٦٨١-٧٤٢.

٤٣.محمد عبدالكريم الحوراني، وحسين محمد العثمان (٢٠٢١)، خبرات ما بعد الطلاق في المجتمع الأردني: منظور ظاهراتي. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٤٢ ، الرسالة ٥٨١ ، ٩ – ٩٦.

٤٤.محمد عبد الحميد الطبولي، بسمة عمران سال مالمصراتي (٢٠٢٠)، الطلاق: أسبابه وانعكاساته على المجتمع الليبي: مدينة بنغازي أنموذجا. *مجلة كلية* الآداب، ع ٤٧ ، ٥٢ – ٧٢.

٤٥.محمد سامى فرحان الدليمى (٢٠١٦)، مشروعية الطلاق باستخدام وسائل الاتصال الحديثة وطرق اثباته في الشريعة والقانون. مجلة كلية دار العلوم، ع ٩٥ ، ٤٥٩ – ٥٤٠.

٤٦. مها الكردي(٢٠١٥)، الطلاق المبكر بين الشباب أبعاده وتداعياته، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.

٤٧. نورية الحراقي (٢٠٠٥)، أسباب الطلاق بين الكويتيين حديثي العهد بالزواج، مجلة كلية التربية، مج،٢١ ع،٢ ٢٦ – ٦٦.

٤٨. هاني محمد إبراهيم عزب (٢٠٢٤)، الغزو الثقافي للإمبريالية الحديثة واختلال الدور الاجتماعي للزوجين في الأسرة المصرية: دراسة سوسيولوجية تحليلية لظاهرة الطلاق بالمجتمع المصري. *مجلة كلية الآداب*، ع ٢٧ .

٤٩. هديل فرحان عبد اللطيف، بروين حسين علي (٢٠٢٣)، الأسباب الاجتماعية للطلاق العاطفي بين الزوجين: دراسة ميدانية من وجهة نظر الزوجات. مجلة الآداب، ع ١٤٤، ٣٠١ – ٣٢٨.

٥٠. هيئة التحرير(٢٠٢٠)، قراءة في إحصاءات الطلاق وخصائصه الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والاحصاء، السكان: بحوث ودراسات، ع ٩٩، ١٣٥–١٥٣.

٥١. وليد رشاد وآخرون (٢٠٢٠)، الطلاق المبكر في مصر الأسباب والتداعيات وسياسات المواجهة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.

٥٢. ياسر محمد هران، عمر محمد أبو جلبان، ووائل سليم لهياجنة (٢٠١٥)، أسباب الطلاق في الأردن وانعكاساتها التربوية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، مج،٣ ع،١١، ٣٦٥ – ٣٩٣.

ثالثاً– المراجع الأجنبية:

1- Ameneh Barikani 1, Sarichlow Mohamad Ebrahim, Mohammadi Navid, (2012): The Cause of Divorce among Men and Women Referred to Marriage and Legal Office in Qazvin, Iran, Glob J Health Sci. 2012 Aug 27;4(5):184-91.

2- Mosad Zineldin, (2019): TCS is to Blame: The Impact of Divorce on Physical and Mental Health, nt J Prev Med. International Journal of Preventive Medicine, 2019 Aug 12;10:141. doi: 10.4103/ijpvm.IJPVM, 472_18.

3- Vezzetti VC. (2016): New Approaches to Divorce with Children: A Problem of Public H

4- ealth. Health Psychol Open. 1–13. doi: 10.1177/2055102916678105.